واقع السجون في جنوب لبنان:
مسح شامل للسجناء وعائلاتهم
واقتراحات للإصلاح والدعم

برنامج شيلد- دروسوس
2013-2011

تمهيد

قامت جمعية شيلد بالتعاون مع منظمة دروسوس الدولية بدراسة ميدانية عن واقع السجون في جنوب لبنان. في خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذه الدراسة، قامت الفرق الميدانية لمنظمة "شيلد" إجراء مقابلات مع المسجونين كافة وعددهم 127 سجيناً. وطلبت منهم بواسطة استمارة محدّدة إمكانية التعاون وإعلان الموافقة على التواصل بين "شيلد" وبين عائلاتهم خارج السجن والتعرّف على احتياجاتهم المختلفة.

لم يتجاوب كل السجناء بطبيعة الحال مع هذه الرغبة في التواصل. لكنّ نسبة كبيرة ومهمة منهم أبدت الاستعداد لذلك، أما نسبة من رفضوا فكانت 28.6% من العيّنة مقابل 71,2% من الموافقين (أي 45 مقابل 82).

لا تزال الحقوق الأساسية لنزلاء السجون في لبنان عرضة للانتهاك اليومي. وقد حصلت بين عامي 2010 و2011 أكثر من حركة احتجاج من النزلاء أنفسهم راح ضحيتها بعض هؤلاء ومن عائلاتهم خارج السجن، وذلك اعتراضاً على سوء المعاملة تارة وعلى أصول المحاكمات الجزائية تارة أخرى علماً أنّ مساجين كثر قضوا سنوات من دون أي محاكمة.

في هذا الإطار من الاهتمام بقضية السجناء وحقوقهم، توجهت منظمة "شيلد" إلى عائلات السجناء، هذه الشريحة المهمّشة والمنسية من قبل الدوائر والهيئات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع اللبناني وقامت بهذه الدراسة التي تُعتبَر الأولى من نوعها، كما سيبيّن التقرير التحليلي،في التعرّف على أوضاع عائلات السجناء الاجتماعية والصحية والتربوية والاقتصادية في جنوب لبنان.

لقد بقي قسم بسيط من عائلات السجناء خارج عينة الدراسة. ولعل السبب يعود كما نعتقد إلى أنّ دراسة مماثلة تقتحم خصوصية الحياة الاجتماعية والعائلية لنزلاء السجن التي يرفض بعضهم أن يتعرّف أحد عليها.

كما أن نوع المساعدات التي اقترحتها "شيلد" يثير الريبة او الخشية من الافصاح عن نوع الجرم الذي أدى إلى دخول السجن. ولعل الدراسات المستقبلية حول الموضوع نفسه قد تتيح تجاوز هذا التحفظ بعدما يتأكد النزلاء من أهداف هذه الدراسات ذات الصلة المباشرة بمصالحهم المختلفة[1].

[1] ساعدت حالة الترميم التي قامت بها "انترسوس" في ترسيخ جو من الثقة المتبادلة بين النزلاء والفرق الميدانية.

لكن، في كل الأحوال، إنّ نسبة 71.3 هي عينة كبيرة في هذا المجال لا سيما وأن التعاون تجاوز المتوقع، فلم عائلات يتحفظ افراد العائلة على أي نوع من الأسئلة. وقد تخوفت الفرق الميدانية أن تواجه بنوع من (لا جواب) على المعلومات الشخصية التي لا تريد ربة العائلة كشفها أمام جهة مدنية "غريبة"، لا سيما وأن بعض الجرائم في البيئة اللبنانيى عموماً وفي البيئة الجنوبية خصوصاً تعتبر مشينة ومحرجة مثل الاعتداء الجنسي أو الاغتصاب على سبيل المثال، لكن التنسيق بين السجين وعائلته الذي حرصت الفرق الميدانية على تحقيقه ساهم في تجاوز الكثير من عقبات التعاون، بعد ما استخدمت هذه الفرق استمارة أولية ركزت على آلية التعاون وعلى تسهيل التنسيق المسبق بين طرفي العائلة...

واذا كان من المنطقي "تبرير" رفض التعاون من قبل السجين، ورفض تقديم المساعدة لعائلته أيا كان نوعها، ورفض الزيارة نفسها، فإن ما لايمكن تبريره هو رفض التعاون حتى من خلال قراءة الاستمارة. ولكن يبدو أنّ هذا الرفض هو نوع من التمرد على الحالة بشكل عام. ما يعني أن عدم التعاون هنا والذي يمكن أن نطلق عليه "عدم التعاون المطلق" قد تجاوز الجانب الشخصي أو العائلي(الذي يحتمل ان يثير التحفظ) الى جوانب نفسية خاصة ومباشرة.

ويمكن تفسير هذه النسبة من عدم التعاون المطلق او من التعاون النسبي (السجناء الذين وافقوا على تعبئة الاستمارة الخاصة بهم من دون الموافقة على زيارة العائلة)[2]، بما يلي:

- عدم الاكتراث بما تقوم به الجهة المدنية لأسباب كثيرة منها عدم الثقة بها أو عدم معرفتها...
- خشية النزلاء في لبنان من استخدام هذه المعلومات لأغراض أخرى.
- عدم الرغبة في نشر المعلومات عن العائلة أو عن الجرم الذي اقترفه السجين.

وفي هذا العمل الذي قامت به جمعية "شيلد"، تم استخدام ثلاث استمارات، الأولى وُجّهَت إلى النزيل، وقد استخدمت داخل السجن حصرا- والهدف منها الحصول على الموافقة الأولية لزيارة العائلة اضافة الى بعض البيانات الممهدة للزيارة. الاستمارة الثانية وُجّهَت إلى العائلة حصرا. أما الثالثة، فتناولت صاحب الدخل في العائلة أو المسؤول عنها ماديا بعد دخول المعيل الى السجن. تضمنت الاستمارة الأولى تلخيصاً للمشروع و سؤال السجين عن موافقته على التعاون. و طرحت اسئلة تناولت الوضع

[2] صنف النزلاء من حيث التعاون الى ثلاث فئات: عدم تعاون مطلق، تعاون نسبي، تعاون كامل.

العائلي للنزيل مثل تاريخ الولادة والوضع الاجتماعي (أعزب او متزوج)، الى عدد الاولاد ، وعمل الزوجة (في حال وجد)، ووسيلة الاتصال بالعائلة، وعنوان السكن... ويمكن القول أن أهمية هذه الاستمارة هي كسر الجليد والحصول على الموافقة من أجل زيارة العائلة وتعبئة الاستمارة الثانية التي تشكل ركيزة أساسية لقاعدة البيانات العامة عن العائلة.

أما الاستمارة الثانية وعنوانها "التعرف على عائلة النزيل"، فقد كانت شاملةبهدف الحصول على أكثر ما يمكن من المعلومات لاستخدامها في برامج النشاطات التربوية والصحية والاجتماعية الاقتصادية. وقد شملت اسئلة عن الحالة الاقتصادية للعائلة، وعن مستوى الانفاق على تعليم الاولاد في المدرسة او في الجامعة ، وعن معيل العائلة من افراد اسرة السجين بعد دخوله السجن، وذلك للتعرف على مدى استقرار العائلة المادي في ظل ما يشهده لبنان من ضغوط اقتصادية شديدة على القسم الأكبر من المواطنين في مستوياتهم الإجتماعية المختلفة.

الأسئلة الأخرى استهدفت الوضع العلمي والمهني للنزيل أو لأفراد العائلة المعيلين. مثل الاختصاص الذي حصل عليه، والمدة التي فصلت بين حصوله على هذا الاختصاص ودخوله السجن. كما اردنا من الاسئلة معرفة مدى استقرار النزيل و عائلته نفسياً و مهنياً.
الاستمارة الثانية شملت كل شيئ تقريبا قد يرغب الباحث بمعرفته عن العائلة فسهلت بذلك الانتقال الى الاستمارة الثالثة التي تطال صاحب الدخل والمعيل حصراً، والذي يفترض به الحصول على تدريب المهني و تدريب مالي للبدء بمشروع منتج او تدريب مالي فقط في حال كان المعيل حاضرا للقيام بعمل معين وفق خبرة قد حصل عليها سابقا، ثم الانخراط بمشاريع تدريب خاصة - مالية وادارية- كي يزيد من دخله وبالتالي من دخل العائلة.
وكان من الطبيعي ان تطرح الاسئلة حول علاقة النزيل و عائلته بالأقارب، وذلك للتعرف على طبيعة تلك العلاقة. وحول مدى التهميش الذي قد تعانيه تلك الفئة إجتماعياً.
الاسئلة الأخيرة كانت حول وضع الأولاد العائلي والإجتماعي، وحول التسرب المدرسي الذي يتعرّضون له وحاجاتهم الأساسية، وحول علاقتهم بغياب الوالد عن العائلة، وحول ابرز ما يحتاجه هؤلاء الأولاد... وقد أتاحت الاجابات من معرفة جوانب مهمة من حياة النزلاء وعائلاتهم ومن واقعهم الصحي والاجتماعي- الاقتصادي والتربوي .

الاسئلة التي تناولت الجوانب المهنية كانت الأوفر حظا" في الاستمارة (الثالثة) ،لأنها أحد أهم اهداف الدراسة التي قمنا بها. لذا كانت الاسئلة من نوع العمل الذي تجيده ربة المنزل المعيلة، ومصدر رزقها، ومدى استفادتها من خبرتها العملية وتاريخ ومكان حصولها على هذه الخبرة، وحول خضوعها لدورات مهنية، من القروض في حال حصلت عليها، إلى تحليل مالي، والديون، والممتلكات، وسبب اختيار المشروع المقترح للدعم من قبل المعيل، الخ...

طُرحَت كل تلك الأسئلة من أجل تكوين فكرة عن الفائدة المتوقعة من هذه الدورات من جهة وعن مستواها من جهة ثانية. وقد حاولت الاسئلة الأخرى تكوين صورة واضحة الى اكبر حد ممكن عن قدرات النزيل وقدرات عائلته والطريق الأمثل لهم مهنياً من أجل دعم وضعهم الاجتماعي- الاقتصادي بشكل سليم.

SHEILD

حدود الدراسة والاستفادة منها

شملت هذه الدراسة السجون في جنوب لبنان ضمن محافظتي الجنوب(سجن صور) والنبطية (سجني تبنين و النبطية). وكانت حدودها البشرية والمادية واسعة اذ طالت معظم النزلاء في السجون الثلاثة وعائلاتهم- سواء أكانوا مقيمين في الجنوب أم خارجه (بيروت – زحلة – بعلبك) وفي باقي المناطق اللبنانية. وقد كان الهدف الأساسي هو التعرف على الاحتياجات الاجتماعية والصحية والتربوية والتدريبية لتلك العائلات، من أجل مواكبتها وتسليط الضوء عليها عبر برنامج قد يشكل قاعدة انطلاق يمكن أن تستند إليها فعاليات المجتمع كافة الرسمية وغير الرسمية. ولكن يبقى القول ان هذه الدراسة هي الأولى على هذا المستوى في الجنوب وقد كشفت عن عدة حلقات متداخلة ومتغيرات متشابكة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به في ضوء حالة اجتماعية متفككة تعانيها العائلات، ومرفق عام هو السجن تعرّض لمشكلات وأزمات كثيرة، لا تكاد تنتهي واحدة حتى تبدأ الأخرى. وقد تبين أن هذه الحلقات من ذلك المرفق- ونعني هنا السجن بجميع ملحقاته ومتفرقاته- وليست معزولة عن الحلقات الأخرى الإدارية والقانونية والإجتماعية في المجتمع....

ونحن في هذه الدراسة سنتناول احتياجات السجين الكاملة من خلال عائلته، مع تسليط الضوء على الاحتياجات المعيشية اليومية التي قد يستفيد منها الباحثون ركيزة لأبحاثهم المستقبلية في هذا المجال

ان تحليل قاعدة البيانات في هذا التقرير جاءت من مصادر عدة أبرزها: النزيل نفسه، السجن وقوى الأمن، العائلات، ووزارة الشؤون الاجتماعية. كما ارتكز هذا التقرير على المشاهدات والملاحظات المباشرة لفرق ميدانية شاركت في زيارات عدد من السجون اللبنانية. كذلك استفاد التقرير من الآراء والتجارب الشخصية لعدد من الأفراد والهيئات الذين تمّت مقابلتهم تمهيدا لوضع هذا التقرير.

يعالج التقرير موضوع السجون من زاوية اجتماعية اقتصادية، كونه يقع في اطار مشروع زيادة دخل العائلات عبر اعادة دمجها في المجتمع من خلال المشروع الذي تم تمويله من منظمة "دروسوس" الدولية السويسرية. لذلك لا يتضمن التقريربشكل مباشر ما يتعلّق بحسن إدارة السجون، أو معاملة السجناء، أو قضايا أمنية أخرى مثل فرار المساجين، أو حقوق السجناء أو حالتهم القانونية... ومع ذلك، تمكّن التقرير من التقدّم بتوصيات في هذا المجال على المستويات التشريعية والإدارية.

فريق عمل المشروع:

المؤسسة	الاسم	الوظيفة	الدور
جمعية شيلد	سامر حيدر	مدير المشروع	تنسيق الدراسة، اشراف على الاستمارة، تنسيق الفرق الميدانية، اشراف على تنظيم المعلومات
جمعية شيلد	ايمن الرز	منسق المشروع	تنسيق الزيارات و الفرق الميدانية، تصنيف و ارشفة المعلومات، مراجعة عامة للدراسة
جمعية شيلد	علي الأخضر	منسق المعلومات	انشاء قاعدة البيانات وتطويرها
جمعية شيلد	محمد رضا	فريق عمل ميداني	تجميع البيانات والمعلومات
جمعية شيلد	أشرف نور الدين	فريق عمل ميداني	تجميع البيانات والمعلومات
جمعية شيلد	أمينة كبش	فريق عمل ميداني	تجميع البيانات والمعلومات
المركز الاقليمي للدراسات الاجتماعية والسياسية	ريم اليوسف	مستشارة ومترجمة	ترجمة الملف
المركز الاقليمي للدراسات الاجتماعية والسياسية	جورج عازار	خبير احصاء تحليلي	تحليل احصائي واخرج تنسيق واخراج التقرير التحليلي

مراحل الدراسة:

1- مرحلة التخطيط	✓ صياغة الاستمارات ✓ تنسيق الاجتماعات مع المعنيين في وزارتي الشؤون والداخلية ✓ ادخال بعض التعديلات ✓ مناقشة الاستمارة مع مركز الدراسات، والفرق الميدانية ✓ تدريب الفرق الميدانية ✓ تدقيق وتحقيق في أسماء الفئة المستهدفة والتحقق من مكان تواجدها الجغرافي	
2- مرحلة التنفيذ	✓ تجربة الاستمارة مع بعض العائلات ✓ توزيع الاستمارات والبدء بتوزيع العمل ✓ جمع الاستمارات وتسليمها لمنسق المعلومات ومدير المشروع ✓ تدقيق وادخال المعلومات وتركيب الجداول الخام الاساسية	
3- المرحلة النهائية	✓ اعداد التقرير الفني والتحليلي ومراجعته من قبل مركز الدراسات الاقليمي ✓ طباعة التقرير ونسخه وتجهيزه للتوزيع ✓ اطلاق الدراسة لكل المستفيدين والمهتمين ✓ اطلاق المرحلة الثانية للمشروع (مرحلة التدريب المهني والمساعدات المباشرة) من خلال المعلومات المتوافرة والمحللة	

التقرير التحليلي

SHEILD

المنهجية والتقنيات:

- ✓ **تم استخدام المنهج العملاني Operational logistic Methodology في البحث والدراسة، وبهذه المنهجية تم التخطيط لهذه الدراسة، وتم تدريب الفريق لأسبوع واحد، وجمع المعلومات خلال خمسة عشر عشر أسبوعا، وتم تحليل التقرير وكتابته في شهر واحد.**
- ✓ **تم الاعتماد على الاستمارة الموجهة إلى عائلة السجين من خلال أسئلة بسيطة وواضحة. كما تم الانتقال الى الحقل، حيث توجه الباحثون/ الباحثات الى الأشخاص المعنيين مباشرة في أماكن تواجدهم.**
- ✓ **تقنية صناعة الجداول الخام (وعدم الترميز المسبق). وذلك بتفريغ المعلومات الخام من الاستمارة كما أدلى بها اصحابها دون ترميز او تعديل.**

I. أنواع الجرائم وتعاون السجناء:

أ. الجرائم

السجون هي حلقة أساسية من حلقات اقامة العدل في المجتمع. فهي تمثل المكان الذي يعاقب فيه مرتكبو الجرائم من خلال عزلهم عن المجتمع وتقييد حريتهم تحت حراسة أمنية. والهدف هو الوقاية من الجريمة عبر ردع المجتمع والمجرمين بالذات لمنعهم من الوقوع في التكرار.

في الاستمارات التي تم من خلالها زيارة السجناء كان مستغربا الحالة التي تعاني منها المنطقة من ناحية الجرائم.

أن ظاهرة الجريمة مرتبطة بجذور متعددة تتفاعل في بيئة معينة و ظروف معينة لا يمكن حصرها يتولد عنها السلوك الإجرامي في النهاية .

لقد قامت الفرق الميدانية بزيارة قصور العدل (المحاكم)، والسجون من اجل معرفة ماهية انواع الجرائم التي تعاني منها المنطقة،وبالتالي معرفة البيئات المختلفة التي أنتجت هذه الجرائم. .

لا بد من التذكير بداية أن السجون بمعناها الواسع المعتمد في التقرير، هي اماكن الإحتجاز المؤقت والنظارات حيث تحتجز فيها، بقرارات قضائية، حرية متهمين او مشكو منهم ما يزالون قيد التحقيق او المحاكمة، وذلك بصورة استثنائية ضمن شروط

وضوابط وأصول شكلية وموضوعية، حددتها المادة 107 من قانون اصول المحاكمات الجزائية[3]، كأن يكون قرار التوقيف معلالا تعليلا كافيا وأن يكون "الوسيلة الوحيدة للمحافظة على ادلة الاثبات او المعالم المادية للجريمة، او للحيلولة دون ممارسة الاكراه على الشهود او على المجنى عليهم، او لمنع المدعى عليه من اجراء أي اتصال بشركائه في الجريمة او المتدخلين فيها او المحرضين عليها، او ان يكون الغرض من التوقيف حماية المدعى عليه نفسه او وضع حد لمفعول الجريمة او الرغبة في اتقاء تجددها او منع المدعى عليه من الفرار او تجنيب النظام العام أي خلل ناجم عن الجريمة".

اسم السجن	موقوف	محكوم
صور		63
النبطية	55	15
تبنين	43	5
جزين		51
النسبة	98 (%42)	134 (%58)

جدول رقم 1: الموقوفين والمحكومين[4]

لقد تبيّن لنا أنّ أبرز المشاكل التي تعاني منها السجون في الجنوب هي التالية:

- الإكتظاظ الشديد "الخانق". وهذا يتجاوز نسبة متوسطة قدرها 300 % تقريبا من طاقة جميع الأبنية على الإستيعاب[5].

- انتهاك الحقوق والأصول الأساسية بنسب متفاوتة من سجن لآخر، خصوصاً ***دمج المساجين مع بعضهم البعض وعدم تصنيفهم بالطريقة المناسبة***. ان عملية الدمج وعدم الفصل بين الموقوف والمحكوم تشكل انتهاكا صارخا لحقوق

[3] **المادة 107 أصول محاكمات جزائية:** "... بعد ان يستجوب قاضي التحقيق المدعى عليه، ويستطلع رأي النيابة العامة، يمكنه ان يصدر قرارا بتوقيفه شرط ان يكون الجرم المسند اليه معاقبا عليه بالحبس اكثر من سنة او ان يكون قد حكم عليه قبلا بعقوبة جنائية او بالحبس اكثر من ثلاثة اشهر دون وقف التنفيذ. يجب ان يكون قرار التوقيف معللاً وان يبين فيه قاضي التحقيق الاسباب الواقعية والمادية التي اعتمدها لاصدار قراره على ان يكون التوقيف الاحتياطي الوسيلة الوحيدة للمحافظة على ادلة الاثبات او المعالم المادية للجريمة او للحيلولة دون ممارسة الاكراه على الشهود او على المجنى عليهم او لمنع المدعى عليه من اجراء أي اتصال بشركائه في الجريمة او المتدخلين فيها او المحرضين عليها او ان يكون الغرض من التوقيف حماية المدعى عليه نفسه او وضع حد لمفعول الجريمة او الرغبة في اتقاء تجددها او منع المدعى عليه من الفرار او تجنيب النظام العام أي خلل ناجم عن الجريمة."

[4] وضع هذا الجدول في آذار 2011، مع الملاحظة أن سجن جزين خارج نطاق عمل المشروع- يدخل في هذه النسبة الأجانب أيضا.

[5] لقد قامت "شيلد" سابقا وتحت اسم "انترسوس" بترميم السجون في الجنوب، على أن تخضع للمعايير الانسانية الدنيا

الانسان[6]. ويبين الجدول السابق رقم 1 أن الدمج في سجن النبطية هو الأخطر. كما ان الدمج يحصل بين الجرائم نفسها، فالموقوف بجرم تعاطي مخدرات، قد يوقف مع نزيل آخر بجرم القتل، وتنطبق الحالة نفسها في حالة الاحكام، وهذا ما يبينه جدول الجرائم رقم 2.

- بيئة غير مؤاتية للصحة الشخصية والعامة، وغياب النشاطات التربوية والإجتماعية والإقتصادية، وصعوبة اجراء الزيارات.

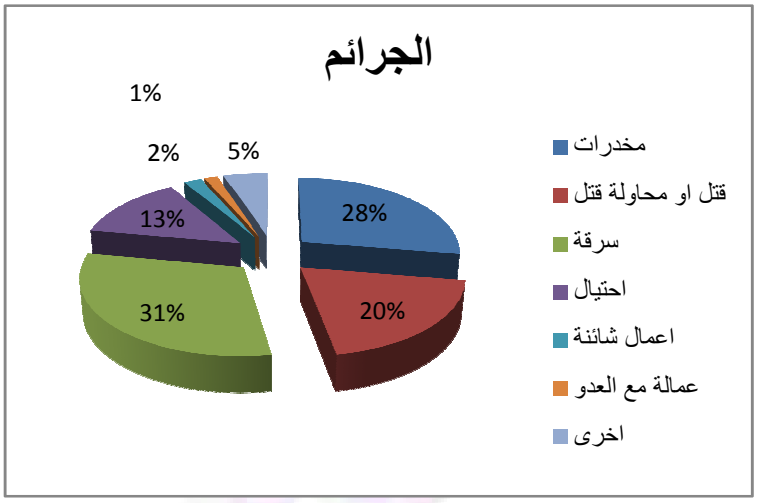

جدول رقم 2: معدل الجرائم في السجون الثلاثة[7] (نبطية، صور، تبنين)

SHEILD

[6] الإقتظاظ الشديد الخانق وغير الطبيعي بالموقوفين احتياطيا. ان 70% من المجموع العام هم بالواقع من الأشخاص الموقوفين احتياطيا، المودعين في السجون لمدد متوسطة وطويلة ريثما تنتهي محاكمتهم، مما يؤشر الى خلل في عمل المحاكم، ان لجهة البطئ في المحاكمات، او لجهة استعمال مفرط، او حتى المخالف للقانون في بعض الأحيان، لحق التوقيف الإحتياطي.

[7] معدل الجرائم للسجناء اللبنانيين والأجانب على السواء

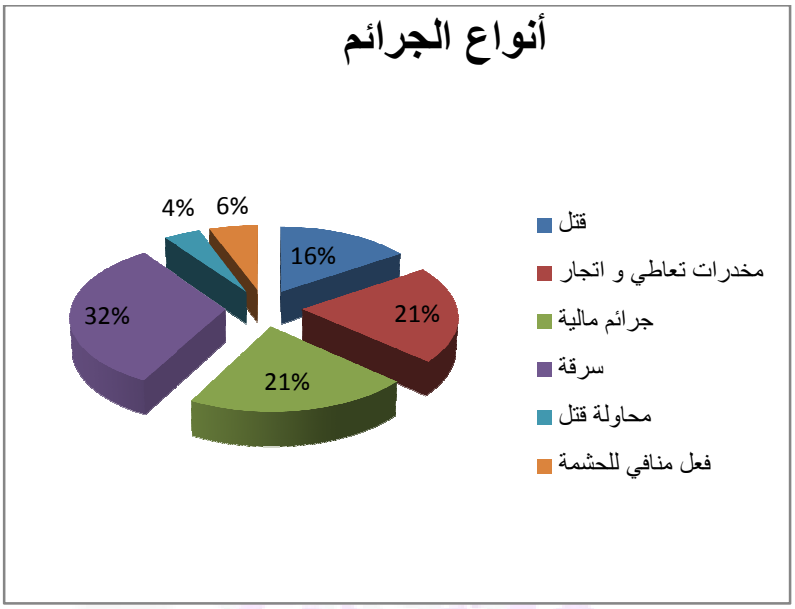

جدول رقم 3: معدل الجرائم للسجناء اللبنانيين[8]

ربما لم يكن من المتوقع في هذه المنطقة التي حصلت فيها الدراسة أن تشمل الجرائم: القتل، و المخدرات، والسرقة، والاحتيال. ولكن اللافت أن جريمة المخدرات وهي الثانية في الترتيب بعد جريمة السرقة، قد تم ارتكابها من أجل الشروع في السرقة أو القتل، أو محاولة القتل.

ان البيئة الجنوبية في لبنان كما هو مفترض بيئة محافظة، ومتدينة، لذا كانت جريمة المخدرات- تعاطيا أم ترويجا، من الجرائم الشائنة والتي تعرض صاحبها للنبذ من مجتمعه وبيئته. وهذا يفسر تهرب بعض العائلات من مناقشة الجرائم التي قام بارتكابها احد افراد العائلة، وعدم التعاون في بعض الأحيان.

أما جريمة الشيك دون رصيد فقد احتلت المرتبة الرابعة، كاحدى جرائم التزوير أو الاحتيال، ذلك أنها في لبنان ما زالت تعد ضمن جرائم الجنايات. وعودا على جريمة السرقة فان بعض السرقات غريبة او مستغربة حتى لدى بعض الجهات الأمنية والقضائية. اذ تبين أن مقترف جريمة السرقة يجهل تماما نتائج جريمة السرقة[9] كجناية، اذ أن قيمة بعض السرقات مقارنة بالحكم الذي يصدر بحقها تُعتبَر تافهة، ولكن غياب الثقافة القانونية لدى العامة، وعدم تحضير عقوبات بديلة كالخدمة المدنية، تجعل المحكوم يعاني من جناية عقوبتها تتجاوز الثلاث سنوات لسرقة بسيطة قام بها. وبحسب الرسم البياني في الجدول رقم 4 الذي يظهر وضع الأحكام في السجون الاربعة في جنوب لبنان، يتبين أن الموقوف كما شرحنا سابقا يشكّل العدد الأكبر من المساجين،

[8] معدل الجرائم للسجناء اللبنانيين

[9] عالج المشترع اللبناني جريمة السرقة في المواد 635الى 643.

وذلك بسبب نقص عدد القضاة، ومواد أصول المحاكمات الاستنسابية التي تجيز التوقيف، وتمديده أيضاً. وقد أطلق وزير العدل القانون 2002/463 ومرسومه التطبيقي 16910/ 2006 القاضي بتخفيض العقوبات الجزائية بعقوبات مانعة للحرية ضمن شروط معينة كالسيرة الحسنة والسلوك، ونوع العقوبة والجرم، وقد يصل التخفيض الى نصف العقوبة، الأمر الذي ساعد على انقاص عدد النزلاء بنسبة تتراوح بين 20-30%.

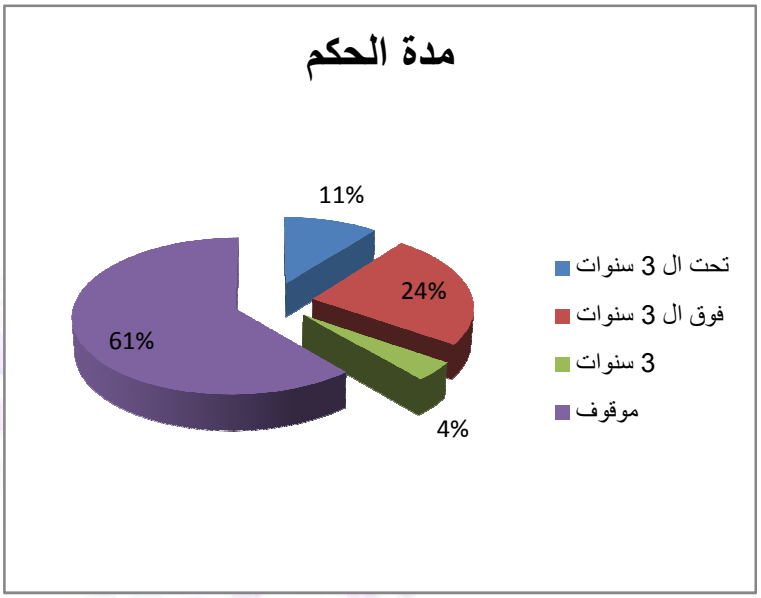

جدول رقم 4: مدة الأحكام في السجون الجنوبية [10]

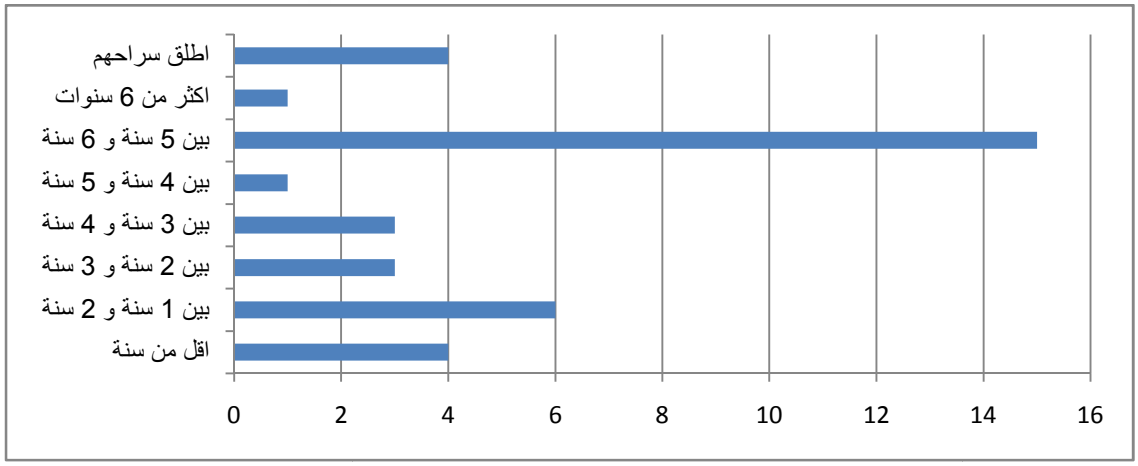

جدول رقم 5: سنوات الحكم للمحكومين في سجون الجنوب[11]

[10] الباب الثاني - في الأحكام الجزائية من قانون العقوبات، المواد 27-40، قسمت الجنايات الى سياسية وعادية وعددها عشر، اقصاها الاعدام، وأخفها التجريد المدني. أما الجنح فقسمت أيضا الى 6 عقوبات، جناحية وسياسية، أقصاها الحبس مع التشغيل وأخفها الغرامة.

[11] 37 محكوما هو عدد المحكومين المتعاونين وفق الدراسة

تبقى نسبة الموقوفين هي الأعلى تليها جرائم القتل والسرقة والاحتيال، والتي تندمج فيها الجنايات بالجنح[12]، من خلال العقوبات التي تزيد عن الثلاث سنوات وتصل الى الخمسة عشر سنة، وهي نسبة مرتفعة اذا ما أضفنا الـ24% الى الـ 4% ليصبح الرقم 28% لأن نسبة الـ4% تدخل ضمن فئة الجنايات[13].

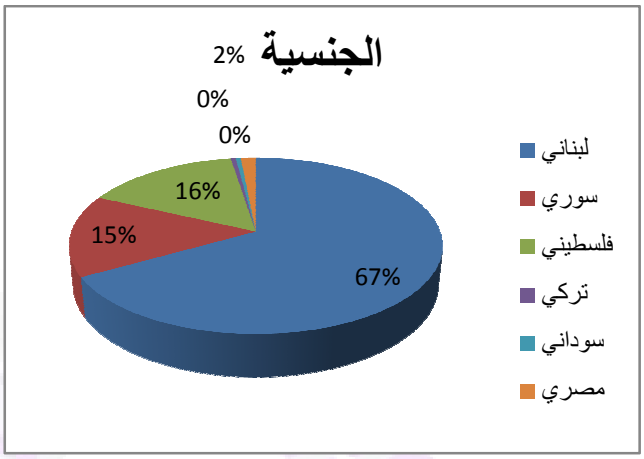

جدول رقم 6: الجنسيات[14]

ان استثناء الجنسيات غير اللبنانية من الاستفادة من المشروع لم يكن الا بهدف تمكين المشروع وترسيخه في البداية واطلاقه بشكل يسمح بتطبيقه. كما ان معظم عائلات الأجانب غير متواجدين على الاراضي اللبنانية. وتشكل الجنسية الفلسطينية 16% من المسجونين بعد الجنسية اللبنانية مباشرة وهذا أمر متوقع في الجنوب حيث المخيمات الفلسطينية الرسمية، والتجمعات غير الرسمية- وفق معيار الأنروا. وتأتي الجنسية السورية في المرتبة الثانية 15%، ما يصل مجموعه إلى 31% وهو رقم كبير لم يتطرق اليه المشروع[15]، مع التاكيد أن استمارات مجموعة العمل الميدانية لشيلد" شملت بعض الفئات الأجنبية وذلك لمنع تسلل فكرة التفرقة التي تشغل بال بعض السجناء. أما بالنسبة لجرائم ذوي الجنسيات السورية والفلسطينية، فلا تختلف أبدا عن الجرائم التي ارتكبها أصحاب الجنسية اللبنانية، اذ أن نسبة 90% من اصحاب الجنسية الفلسطينية

[12] تراوح مدة الحبس في الجنح بين عشرة أيام وثلاث سنوات إلا إذا انطوى القانون على نص خاص.

[13] إذا لم ينطو القانون على نص خاص كان الحد الأدنى للحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة والاعتقال المؤقت والإبعاد والإقامة الجبرية والتجريد المدني ثلاث سنوات والحد الأعلى خمس عشرة سنة.

[15] إن 13% من المحتجزين في السجون اللبنانية هم من الأجانب الذين أنهوا قضاء عقوباتهم.

أوقفوا أو حوكموا بسبب جرائم سرقة، كذلك الأمر بالنسبة للسوري[16]. تحل جريمة السرقة في المرتبة الاولى بنسبة70%، تليها المخدرات والقتل بنسب متساوية.
ويعاني لبنان من مشكلة إطلاق سراح المهاجرين واللاجئين والموقوفين الأجانب المخالفين لقوانين السفر والهجرة، الذين لا يزالون قيد الإحتجاز بالرغم من إنهاء فترات محكومياتهم[17]، وهي حال سجن جزين- غير المشمول بالدراسة.

ب. تعاون السجناء

تكمن اهمية استمارة النزلاء في طرحها اسئلة تتناول الوضع العائلي، ووضع آلية التعاون،حيث انها سهلت التواصل وعززت الثقة بين " شيلد" والنزيل من جهة وأفراد عائلته من جهة اخرى. وقد شكلت ركيزة أساسية لقاعدة البيانات العامة عن العائلة[18].
وتجدر الاشارة ان الأرقام الموجودة اقتصرت على الفئتين اللتين تعاونتا تعاوناً كاملاً ونسبياً[19].

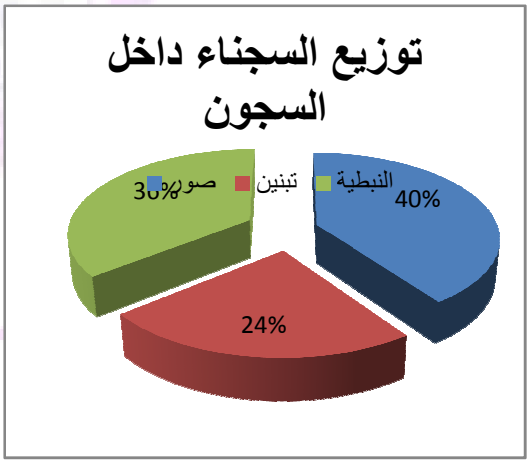

جدول رقم 7

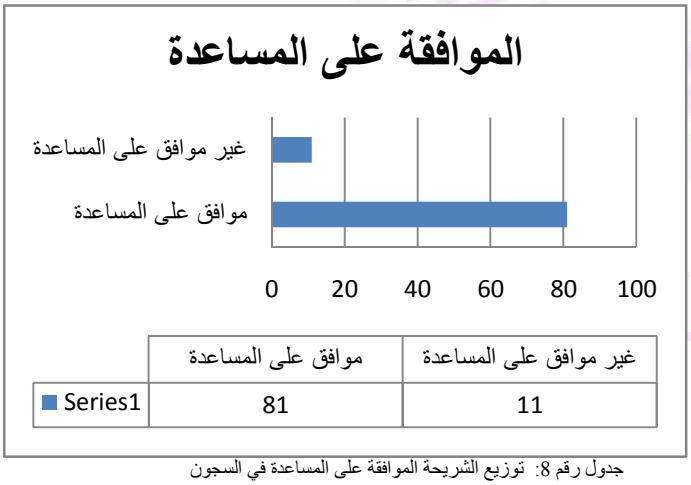

جدول رقم 8: توزيع الشريحة الموافقة على المساعدة في السجون

بعد استثناء سجن جزين من المشروع للأسباب المذكور سابقا، يكون توزيع السجناء الذين وافقوا على المساعدة قد اقتصر على السجون الثلاثة، وبالشكل التالي: 40% سجن

[16] بشكل السوري أحد أهم الأيدي العاملة الأساسية في لبنان لا سيما بعد اتفاق الطائف، وقد اثرت أحداث الـ2005-وحرب الـ2006 على تواجدهم في لبنان ثم ما لبثت ان تزايدت الأعداد عقب افتتاح سفارة سوريا في لبنان، واعتماد العلاقات الديبلوماسية بين لبنان وسوريا وفق اتفاقية فيينا .

[17] تعتبر المحاكم اللبنانية في أحكامها، بعد انتهاء فترة المحكومية أن إستمرار الإعتقال إجراء غير قانوني لأنه لا يستند على أية أوامر قضائية أو إدارية. على الرغم من صدور هذه الأحكام، فإن جهاز الأمن العام، المؤسسة الأمنية المختصة بأوضاع الأجانب، لا تنفذها.

[18] تم انشاء قاعدة بيانات وجداول ساعدت بالحصول على 18 رسما بيانيا تتعلق بشخص النزيل.

[19] الفئة المستهدفة من اللبنانيين هي 127، وقد تزايدت طيلة فترة الدراسة، بسبب دخول أعداد جديدة، والانتقال من سجون أخرى.

صور ، 36% النبطية، 24% تبنين. من حيث الأرقام المفارقة تكمن في سجن صور الأصغر مساحة بين السجون الجنوبية المستهدفة بالمشروع، والذي وافق جميع النزلاء فيه على التعاون الكامل، فيما تساوت نسبة التعاون الكامل بين سجني النبطية وتبنين، وقد يكون القاسم المشترك الوحيد بين سجني تبنين والنبطية احتوائهما على شريحة الموقوفين، فيما يستوعب سجن صور شريحة المحكومين، حيث يكون النزيل قد فقد الأمل من خروجه وصدر الحكم بحقه بغض النظر عن الاستئناف، فيعمد الى التأقلم والانتقال الى مرحلة التعاون، وطلب الحاجات الأساسية له ولعائلته.

ان ألتوزيع الجغرافي المعتمد من خلال المشروع، وفرق العمل هو القضاء، ضمن المحافظات الخمس في لبنان، وتتوزع الفئة المستهدفة وفق الرسم البياني في الجدول رقم 9 على عشرة أقضية، وعلى خمسين قرية[20].

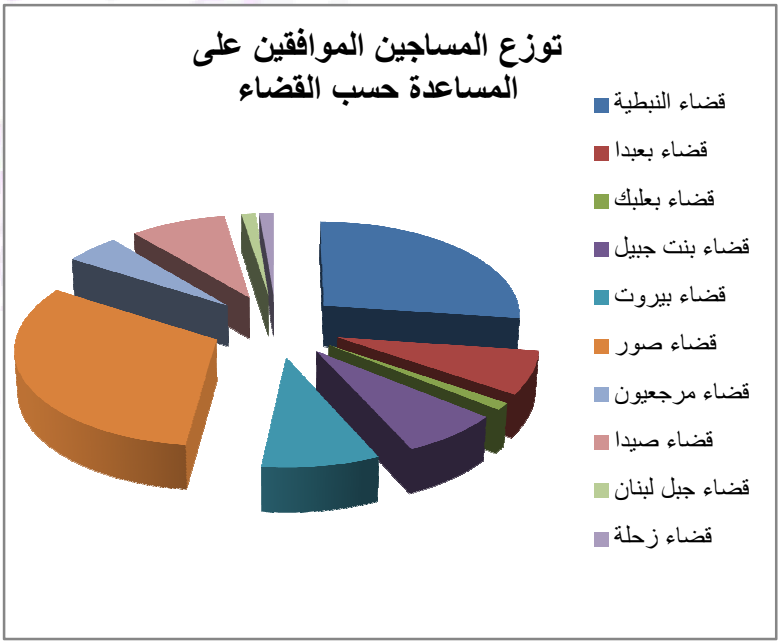

قضاء النبطية	22
قضاء بعبدا	6
قضاء بعلبك	1
قضاء بنت جبيل	6
قضاء بيروت	7
قضاء صور	26
قضاء مرجعيون	4
قضاء صيدا	7
قضاء جبل لبنان	1
قضاء زحلة	1
المجموع	81

جدول رقم 9: الموافقون على التعاون [21]

[20] التراتبية من حيث التوزيع في القرى او المدن الثلاثة الأولى هي كالتالي: النبطية 17 قرية، صور 15 قرية، بنت جبيل 7.

[21] وافق 11 نزيلا على التعاون بشكل نسبي- أي حصر التعاون معه شخصيا وضمن الاطار الجغرافي للسجن- فيما وافق 81 نزيلا على آلية تعاون كاملة كما نص عليها المشروع.

ج. عدم تعاون السجناء

كان من الأهمية بمكان معرفة سبب رفض بعض النزلاء التعاون، لا سيما ان حالات التعاون النسبي- 11 حالة- قد وضح أصحابها أن حالتهم المادية ليست بهذا السوء الذي يفترض وجود تدخل من هذا القبيل.

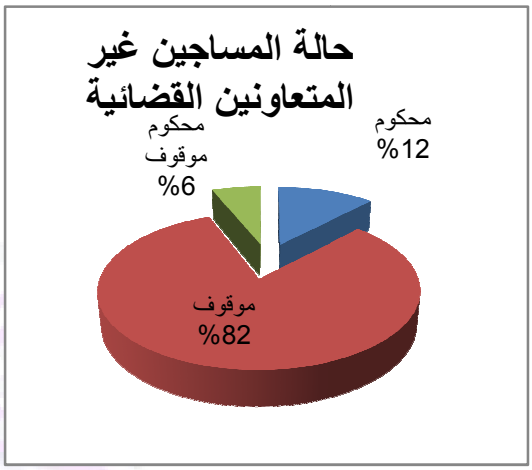

تفترض الحالة القضائية للموقوفين– وهم النسبة الأكبر– وجود تمرد على أي نوع من المساعدات، وهذا يفسر عدم الرغبة في التعاون.

جدول رقم 10

لقد عملت الفرق الميدانية على الغوص في تفاصيل بعض المعطيات للفئة غير المتعاونة المطلقة والنسبية، على امل ايجاد رابط معين من خلال الرسوم البيانية أو من خلال بعض الأجوبة المباشرة من النزلاء او من عائلاتهم، اذ ان بعض الحالات مثلا، والتي قبلت التعاون، كان الرفض يأتي من العائلة- لا سيما تلك التي تعتبر ميسورة- فيما العكس صحيح أيضا اذ ان بعض العائلات قبلت التعاون وحضور ورشات العمل التدريبية، فيما كانت التوصية بعدم التعاون صادرة من النزيل.

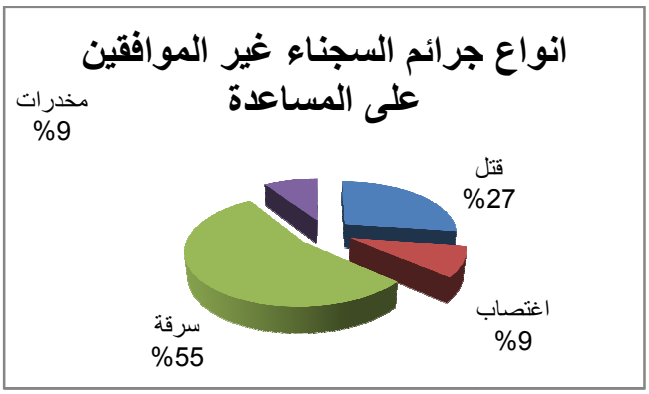

تطابقت نسبة الجرائم للفئة غير المتعاونة مع الفئة المتعاونة– الجرائم الثلاث الأولى– الامر الذي يستبعد الجرم كسبب مباشر لعدم التعاون. مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة 9% كجريمة اغتصاب، هي نسبة كبيرة في المجتمع الجنوبي وقد أخذت بعين الاعتبار كجريمة ينبذها المجتمع وينبذ مرتكبها.

جدول رقم 11: نسبة الجرائم للنزلاء غير المتعاونين

ومع الانتقال الى الوضع العائلي تتوضح الصورة لحالات عدم التعاون، اذ أن حالة العزوبية- 18%- تؤدي بدورها الى عدم تحمل مسؤولية اقتصادية وبالتالي عدم التعاون.
أما نسبة الـ 46% وهي نسبة اللامعلومات فهي نسبة مرتفعة، لكنها تشكل نسبة اولئك الذين يعانون حالة الشروع بتطبيق اجراءات الطلاق، والتي غالبا ما تعزل النزيل عن عائلته، اضافة الى حالة الهجرة التي تفرضها الزوجة عائدة الى منزل ذويها، فيما يعمد بعض الزوجات الى تطبيق اجراءات الطلاق بعد صدور الحكم على الزوج أو انقضاء فترة توقيف طويلة، فيرسلن ورقة الطلاق الى الزوج في السجن، فتنتهي بذلك الرابطة، وتبقى حضانة الأولاد لها، اذ لا مأوى سوى المنزل القديم او الجديد الذي تختاره والذي غالبا ما يكون منزل والديها.

ان نسبة اللامعلومات تبلغ 46%، وهي نسبة من شرعوا في اجراءات الطلاق.

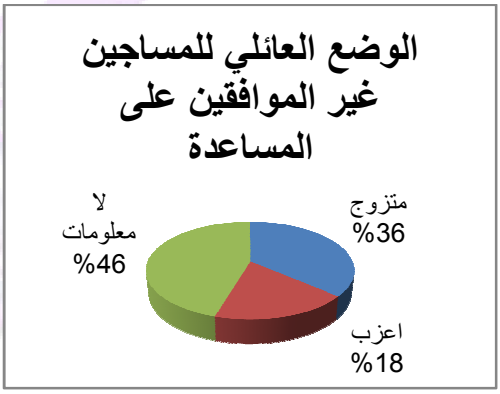

جدول رقم 12

II. عائلة السجين:

أ- الطلاق:

إنّ معاناة السجين منذ لحظة توقيفه الى حين لحظة اصدار الحكم بحقه لا تمتد لفترة زمنية تنتهي بخروجه، بل تمتد الى ما بعد انتهاء فترة التوقيف، أو انقضاء فترة الحكم.
تعاني الزوجة من الضغوطات العائلية التي تنهال عليها كحالة من حالات النبذ الاجتماعي. ويعاني الاولاد من احراج اجتماعي يؤدي بكثير من الأحوال الى تسربهم من مقاعدهم الدراسية. كما قد يتسبب عدم توافر القدرة الاقتصادية بالتسرب القسري التدريجي من المدرسة الذي يبدأ بالغياب ثم بالانقطاع النهائي عن الذهاب إليها.

وتتفاقم هذه الأحوال والمشاكل الأسرية إذا كان السجين هو المعيل . وقد تبين وفق الدراسة أن سلب حرية المجرم بسجنه تعني عزله عن بيئته الاجتماعية عزلا نهائيا وراء أسوار مؤسسة عقابية، حيث لا يسمح له بالاتصال بهذه البيئة الا من خلال رقابة السلطة المنفذة للجزاء الجنائي الواقع عليه، وبالتالي فمن المتوقع أن تكون هناك مجموعة من المتغيرات الاجتماعية السلبية التي تلحق بالأسرة نتيجة سجن أحد أفرادها، و ينتج عن تلك المتغيرات بعض الاختلالات في بناء العائلة ووظائفها. ومن جملة هذه التغيرات الأسرية الناتجة عن السجن، قد يظهر في علاقة المحكوم عليه بأفراد أسرته أثناء العقوبة، أو علاقة هؤلاء فيما بينهم أثناء غيابه عنهم، ثم في الحياة الأسرية بصفة عامة. وترتبط هذه التغيرات بعدة عوامل منها نوع الروابط العاطفية بين الزوجين، والأدوار الاجتماعية للمحكوم عليهم بالنسبة للأسرة، وكذلك المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للأسرة، ومدى نجاح الزوجة في مقاومة الصعوبات المادية الناجمة عن الإدانة.

كما يلاحظ أن نوع الجريمة المرتكبة قد يثير المشاعر العدائية تجاه السجين من قبل الأقارب والجيران وأهل الحي، اذا كانت عقوبة السجن جزاء لارتكاب جريمة خلقية أو تثير مشاعر الشفقة والتعاطف اذا كانت الجريمة من النوع الذي ارتكب بدافع الشرف أو الأخذ بالثأر. وقد تؤدي هذه التغيرات الاجتماعية الناجمة عن سلب حرية النزيل من آثار ضارة على الأسرة كانحراف الأبناء أو طلب الزوجة للطلاق.

ان طلب الزوجة للطلاق، هو أحد المسائل التي واجهها النزيل. ويتبين من خلال الرسم البياني في الجدول رقم 13، والاستمارات التي حملت تفاصيل هذا الجواب من ضمن الاستمارة الأولى، أن نسبة الطلاق الـ8% كانت نتيجة دخول المتهم السجن سواء اكان موقوفا او محكوما. ما يعني أن نسبة الـ52% سوف تتحول من اللون الأحمر الى الأزرق، فيما نسبة الأعزب ستبقى على حالها، لا سيما أن قانون السجون في لبنان لا يلحظ آليات تنسيق الزواج للنزيل من داخل السجن.

المسؤول عن العائلة

لا احد	9
الاب	17
الاخ	8
الابن	8
الزوجة	20
السجين نفسه	8
الخال	1
الاخت	4
الام	6
Total	81

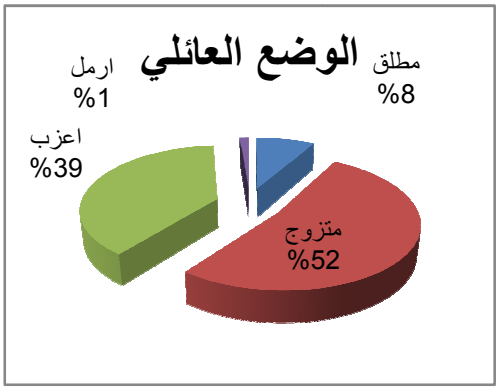

جدول رقم 13: الوضع العائلي للسجين

جاءت أرقام معيل العائلة بعد دخول أحد أفراد العائلة الى السجن مغايرة للتوقعات التي تصورها فريق العمل الميداني لـ"شيلد". واذ كانت التصورات تضع الزوجة في المرتبة الأولى بفارق كبير عن باقي أفراد العائلة، الا ان التصورات اختلفت مع الواقع، فجاء الأب الأقرب اليها، بنسبة متقاربة جدا. وحل في المرتبة الثالثة، الأخ، والابن، والسجين نفسه الذي يعتمد في الفترة الاولى من حجزه على بعض مدخراته المالية، فينفق منها الى حين نفاذ الرصيد، أو على بعض الأصول التي تبيعها الزوجة تباعا.

جنس المسؤول عن العائلة

غير محدد	9
ذكر	42
انثى	30
total	81

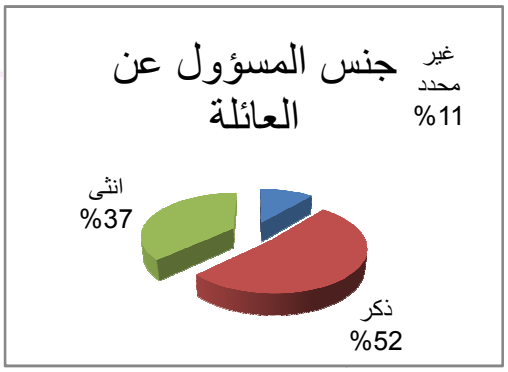

جدول رقم 14

- ✓ اما من حيث الجندرة، فان نسبة الذكور تتجاوز الاناث بنسبة مضاعفة، وذلك ان نسبة غير محدد والتي أجاب عنها النزيل كان القصد منها حصر المسؤولية في شخصه. فتصبح النسبة 52+11= 63%، وهي نسبة طبيعية في المجتمع

الجنوبي. وهذا انعكاس طبيعي لموضوع الاعالة، لأن المجتمع الجنوبي الشرقي يحاول تخفيف الوطأة على المرأة لا سيما بعد وقوع حالة الطلاق، فتنتفي الرابطة العائلية بين النزيل والزوجة.

ب- <u>الأولاد</u>

بعد فقدان المعيل يعاني الاولاد والاطفال من المشاكل النفسية التي تتعرض لها الأسرة بشكل عام نتيجة عدم الثقة بالنفس والإحباط الناجم عن فقدان المعيل وما يترتب على ذلك من اضطرابات نفسية وحرمان عاطفي.

ذكور	70
اناث	64
total	134

جدول رقم 15: نسبة الجندرة في أولاد النزلاء[22]

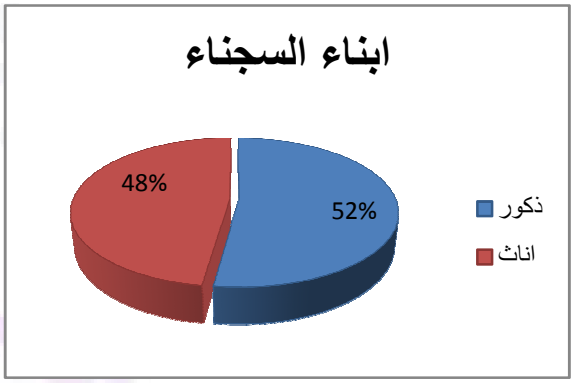

يرتبط هذا الرقم- 134- بنسبة الـ52% من المتزوجين اضافة إلى 8% من المطلقين و1% من الأرامل. و كما هو واضح من خلال الرسم البياني في الجدول رقم 15 أن النسبة بين الذكور والاناث متطابقة تقريباً. هذا وتعاني نسبة 4% من الـ134 حالة من الاعاقة التي تتوزع بين حسية وجسدية. واذا كانت نسبة الاعاقة طبيعية نسبيا[23]، الا أن نسبة التسرب المدرسي[24] والتي تتجاوز الـ18% هي نسبة مرتفعة جدا، وفي الاعمار التي تتراوح بين 8 و18 سنة.

و تصل نسبة الذكور الى 59% بينما تصل نسبة الاناث الى 41%. وعن الأسباب فهي متنوعة بالنسبة لأولئك الذين تسربوا سواء تركوا المقاعد الدراسية قسرا أو طوعا، وسواء أكانت انقطاعا أم غيابا.

---

[22] هذه الأرقام مقتصرة على العائلات التي تمت زيارتها وتعاونت بشكل كامل وهي الـ72 عائلة.

[23] حددت الأمم المتحدة نسبة الاعاقة ب 10% من السكان علي نطاق العالم وهذه النسبة تزيد في الدول النامية ويعزي ذلك للامراض و الحوادث و الحروب ونقص الرعاية الصحية الأولية .

[24] عرفت اليونيسيف التسرب عام 1992 بعدم التحاق الأطفال الذين هم بعمر التعليم بالمدرسة أو تركها دون إكمال المرحلة التعليمية التي يدرس بها بنجاح، سواء كان ذلك برغبتهم أو نتيجة لعوامل أخرى وكذلك عدم المواظبة على الدوام لعام أو أكثر.

هذا ويعمل 24 من الأولاد بين ذكور واناث، أي ما نسبته 20% من مجموع الاولاد. وتتنوع الاعمال بين ميكانيكي، ومياوم، وسكريتاريا بالنسبة للاناث. ويصل عدد الأطفال (تحت 18 سنة) من العاملين الى 9 من أصل الـ24.

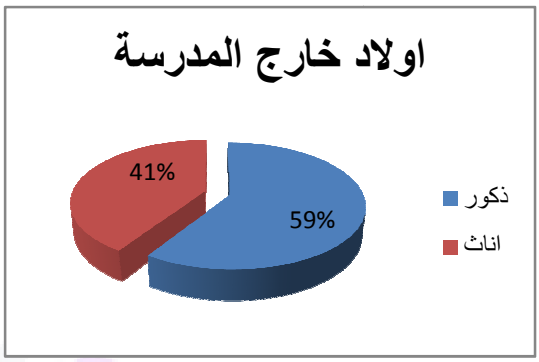

[25]جدول رقم 16

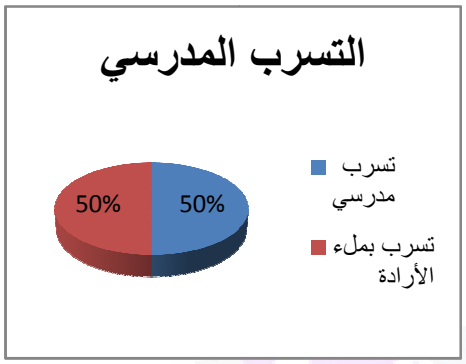

[26] جدول رقم 17

وفق استمارة العائلات، تمكنت جمعية "شيلد" من التعرّف على أسباب كثيرة قد تتسبب في انقطاع الطالب عن المدرسة وبعض هذه الأسباب متداخلة إذ إنه لا يمكن أن نجزم بأن هذا الطالب/ة ترك المدرسة لسبب بعينه دون الأسباب أو المؤثرات الأخرى التي ساهمت في انقطاعه عن المدرسة. بعض تلك الأجوبة ناتجة عن ضعف الرغبة في التعلم، الا أن الظاهرة قد ترتبط بالفقر وخروج رب العائلة من المنزل بشكل فجائي، فتنعدم الرقابة والمتابعة، وتنشغل ربة المنزل بالبحث عن مصدر الرزق اضافة الى ارتباكها بالوضع الاجتماعي الجديد. وقد أكد المتسربون من المدارس أن السبب هو قلة الموارد الناتجة عن توقيف المعيل أو اصدار الحكم بشأنه، فيضطر- كما تضطر الوالدة - الى دفع أبنائها للعمل من اجل المساعدة في توفير لقمة العيش التي تحتاجها العائلة. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار تصرفات بعض الأولاد المتسمة باللامبالاة وغياب الشعور بالمسؤولية و اللاواقعية، وعدم إدراك الأخطار التي قد تترتب على سلوكهم ويتجلى ذلك من خلال ما يصدر عن بعض المراهقين خارج منزل الأسرة لا سيما في الشوارع من سلوكيات يغلب عليها طابع الاندفاع وعدم التروي- وفق ما تعبر الأمهات- وأحيانا الخروج عن الآداب العامة وعن ما هو متعارف عليه من تقاليد وقيم أخلاقية واجتماعية. ومن الناحية الصحية أثبتت نتائج الدراسات أن أسر السجناء تتعرض للعديد من المشاكل الصحية نتيجة انخفاض الدخل وبالتالي عدم القدرة على تقديم الرعاية الصحية الكافية لأفراد الأسرة. وقد بينت الدراسة التي أجريت في هذا المجال أن بعض أفراد ثلث عينة

[25] نسبة التسرب بين الذكور والاناث

[26] تجدر الاشارة الى ان عدة أسباب تندرج تحت كل من الخانتين (التسرب الارادي، أو اللاارادي).

الدراسة يعاني من سوء الحالة الصحية وانتشار الأمراض المزمنة، وأن هذا العدد تضاعف مع مرور الزمن منذ القبض على رب الأسرة فزاد بنسبة 20%، وهنالك 55 حالة تعاني أمراضا وتحتاج الى تدخل مباشر- وان نسبة الـ55% هي من النساء – ما بين الزوجة، والاخت والأم والابنة - هذا ناهيك عن حالة النزلاء الصحية المتدهورة طيلة فترة البقاء في السجن، اذ تزداد الامراض الجلدية بنسبة 50%، اضافة الى مشاكل الأسنان، وأوجاع الظهر، ومرض الربو، والضغط، وترقق العظام.

هذا ولا تنفع نسبة التأمين، من وزارة الصحة والضمان- اضافة الى بعض التأمينات التي تقدمها بعض الأحزاب المتواجدة في الجنوب، والتي تصل الى 24% في التخفيف من وطأة المشاكل اذ ان التدخل يبقى ضمن الأطر الضيقة للمساعدات. كما ان الشريحة الاكبر (76%) لا تعلم كيفية الوصول الى هذا النوع من التأمينات. هذا و يستفيد 34% من المساعدات الخيرية التي تؤمنها الجمعيات[27].

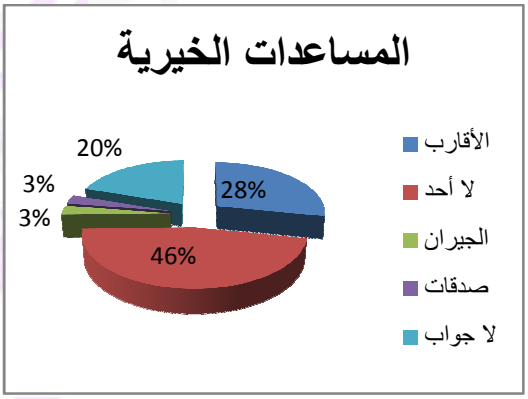

جدول رقم 18: نوزيع المساعدات الخيرية على العائلات

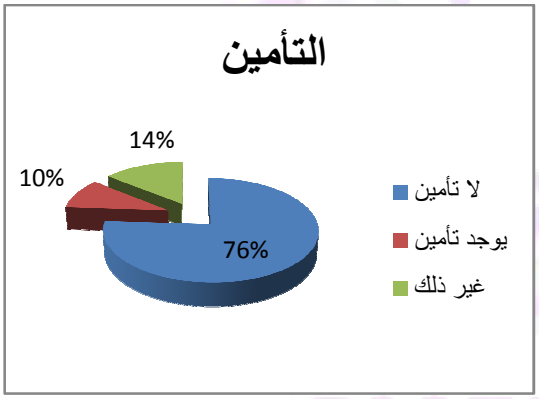

جدول رقم 19: التأمينات التي تستفيد منها العائلات

اما نسبة العشرين في المئة، والتي أعطت "اللا جواب" فقد كانت متحفظة حول نوع المساعدات التي تتلقاها، فهي لم تقل "لا أحد" كما حال نسبة الـ 46%. واذ تبقى النسبة الأخيرة هي النسبة الأخطر والأكبر، وهذا يعني أن الـ46% هي فئة مهمشة، تعاني من صعوبات الدمج الاجتماعي والتواصل على كافة المستويات، وهي نفسها النسبة المحرومة من كافة أنواع التـأمينات المذكورة ضمن فئة الـ76%.

[27] غابت الفعاليات الرسمية، والسلطات المحلية عن اجوبة الفئات المستهدفة.

ج- محيط العائلة

بينت الدراسة أن هناك العديد من المشكلات الاجتماعية التي تواجهها أسر السجناء أهمها الطلاق وهجر الزوجة لمنزل الزوجية وانخفاض مستوى المعيشة وعدم معرفة أخبار الأبناء من قبل السجين واستيلاء الأقارب على الميراث وعدم زيارة الزوجة والأبناء للسجين وعدم التزام بعض أفراد الأسرة بالأخلاق والهروب من البيت وتعرضهم لتعاطي المخدرات ومشاكل السكن، حيث قد تجبر الأسرة على مغادرة المسكن سواء من قبل المالك أو من قبل الجيران تحت الضغط النفسي بسبب دخول رب الأسرة السجن. لم يكن مستغربا في مجتمع قروي تحكمه العلاقات الاجتماعية العائلية أن تنتشر أخبار العائلات فيما بينها، لا سيما الأخبار السيئة التي تشكل موضوعا جدليا وجذابا للنميمة في كثير من الحالات. من هنا نجد ان نسبة الـ87% من جيران عائلة السجين تعلم بوجود الموقوف أو المحكوم بالسجن، وهو ما يفسر وجود نسبة الـ3% من المساعدات الخيرية التي تستحصل عليها عائلة النزيل من جيرانها. هذا ويوضح الرسم البياني في الجدول رقم 21 الذي حصلنا عليه نتيجة سؤال الزوجة حول معاملة الجيران لها بعد انتشار خبر توقيف الزوج أو الحكم عليه أن 76% من الجيران يتعاطون بطريقة جيدة مع الزوجة وبالتالي مع العائلة.

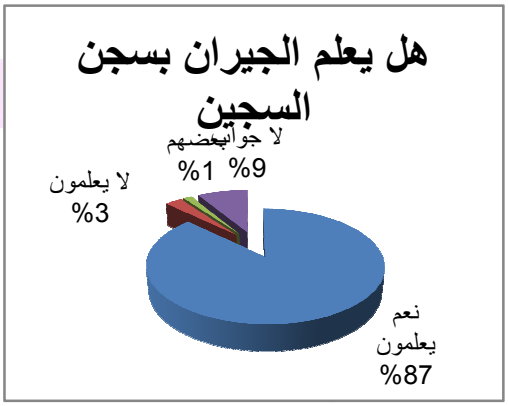

جدول رقم 20: معرفة الجيران بسجن النزيل

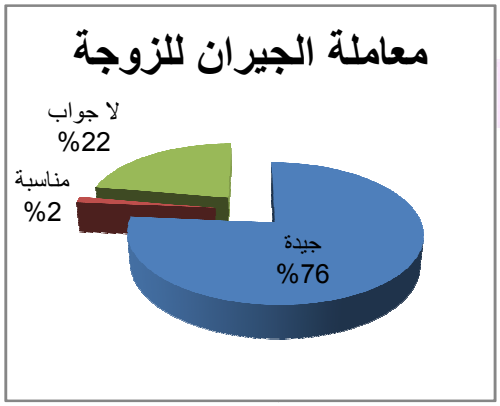

جدول رقم 21: معاملة الجيران للعائلة

هذا ويعيش مع 6% من مجموع العائلات أقارب لهم، وهذا يعني حتما معرفتهم بالحالة الاجتماعية التي تعانيها العائلة، و ينعكس وجود اقارب في المنزل بشكل مباشر على الحالة الاقتصادية للعائلة التي تعاني مشاكل اقتصادية على كافة المستويات.

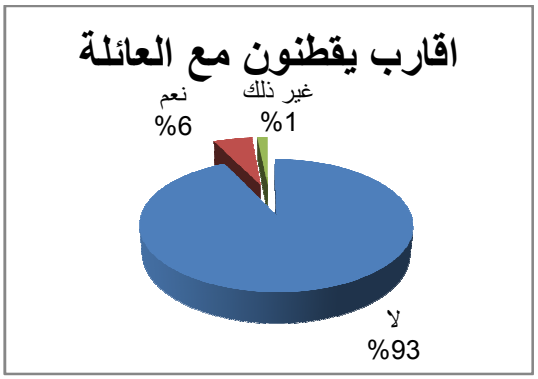

نسبة الـ6 % هي نسبة الأقارب الذين قطنوا قبل وبعد دخول النزيل الى السجن

جدول رقم 22

ان المشاكل الاجتماعية لأسر السجناء وفق الملاحظات التي دونتها الفرق الميدانية لجمعية "شيلد" تتمثل في الخلافات بين الأبناء وانشغال كل منهم بالمشكلات الفرعية دون تفكير بمستقبل الأسرة، وعدم قدرة الزوجة في أغلب الأحيان على القيام بدور الأب مما قد يؤثر على طبيعة العلاقات داخل الأسرة. كما أن ظروف العمل الذي قد تلجأ إليه الزوجة بعد سجن المعيل قد تفقدها إلى حد كبير السيطرة على الأبناء. وقد تلجأ بعض الزوجات إلى طلب الطلاق (وقد حصل هذا فعلياً) مما يؤدي إلى مزيد من التفكك الأسري. وأيضا قد تأخذ العلاقة بين الأسرة والمجتمع أشكالا مختلفة نتيجة ما اقترفه رب الأسرة من جرم في حق المجتمع منها عدم التفاعل مع أفراد هذه الأسرة وعدم اتاحة فرص العمل المناسبة أمامهم وملاحقتهم بالسمعة السيئة والحديث عما ارتكبه رب العائلة من أفعال غير مناسبة.

د- الدخل

لقد أثبتت الدراسة أن أسرة السجين غالبا ما تتعرض لمشاكل مادية حادة حين يكون السجين هو المصدر الأساسي للدخل والمعيل الوحيد، وتزداد تلك المشاكل حين يكون أفراد الأسرة في سن الإعالة.

وتكون النتائج مماثلة اذا تم توقيف أحد أفراد العائلة غير المنتجين، إذ تعمد الأم أو الزوجة أو الأب الى مضاعفة العمل أو الانخراط في سوق العمل طمعا بزيادة الانتاج، كي يتحملوا تكلفة المحامي وأعباء أخرى من مصاريف يومية حياتية تشكل عبئاً على كاهل العائلة، لا سيما على المنتِج من أفرادها.

لقد تبين من خلال الاستمارة العائلية ان نسبة كبيرة من زوجات النزلاء غير مؤهلات للعمل لعدة اعتبارات منها العلمي، اضافة للمشاكل الصحية التي تعانيها الزوجة، هذا

ناهيك عن المشاكل الاجتماعية، حيث يرفض الزوج أو عائلة الزوجة دخولها مضمار العمل.
ان هذا الوضع المادي المتردي لأسر السجناء يَضطرها إما إلى تقليص المصروف أو إلى الاعتماد على مساعدة الأهل والأقارب أو بيع أشياء مملوكة للزوج أو الزوجة في محاولة للتغلب على هذا النقص في الدخل. ان نسبة العاطلين عن العمل وفق النتائج قبل الدخول الى السجن كانت 13% وهي نسبة مرتفعة، وهذا يعني أن الضغوطات الاجتماعية و الاقتصادية التي تعانيها بعض العائلات هي ضغوطات ما قبل الدخول الى السجن والتوقيف.

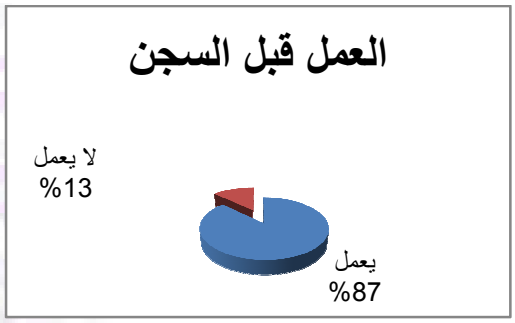

يساهم أفراد العائلة في الانفاق وذلك عبر عمل أفراد العائلة لا سيما الزوجة.

جدول رقم 23

كما تبين سابقا فإن معظم المسؤولين عن الاعالة يعملون و يعملن في أعمال ذات دخل منخفض.
كذلك اتضح أن نسبة 21% من زوجات السجناء يشتكين من الامراض، وأن وضع الأسرة يتجه عموماً نحو الأسوأ مع مرور الزمن.
ان مشكلة الأمراض هي من المشاكل التي أثرت وتؤثر على الفرد الساعي الى اعالة العائلة، ومن هنا يتبين وضع الحاجة الصحية ضمن أولويات السجين والعائلة على السواء، فيتجاوز الـ30%، يليها غير المحدد بالنسبة نفسها، والمقصود بغير المحدد بالنسبة للسجين، هو التنوع بالمساعدات وفق ما تراه "شيلد" مناسبا، فالحاجة تتجاوز التربوي والصحي والاجتماعي، وفي بعض الاحيان تتجتمع الحاجات والطلبات، فكان السجين والمعيل يستخدم عبارة "كل شيئ" أو " أي شيئ" في التعبير عن اولوياته، وقد جاءت النسب كالتالي:

15	اقتصادي
7	تربوي
26	صحي
6	قانوني
27	غير محدد
81	total

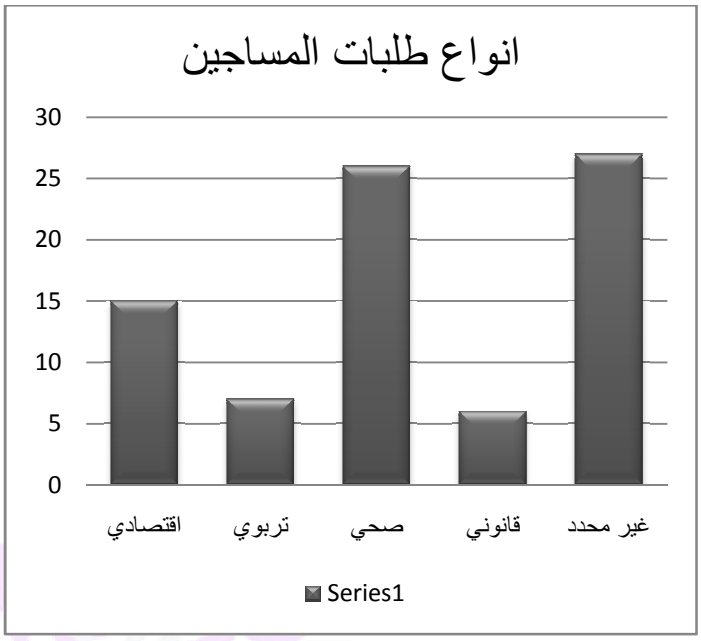

تشكل الحالة القانونية احدى المشاكل التي يعنى بها النزيل والعائلة - حيث ان بعض النزلاء بحاجة الى بعض المتابعة القانونية البسيطة، كحالة ادغام العقوبات وما شاكل...

جدول رقم 24

وتأتي الطلبات الاقتصادية[28]، بالمرتبة الثالثة. يليها الطلبات التربوية، التي تعنى بالوضع الدراسي للأولاد، سواء اكانوا جامعيين/ت أم طلبة/ت على مقاعد الدراسة المدرسية. وقد تبين وفق الاستمارة أن كثيراً من الأولاد يعانون مشكلة الحصول على نتائجهم الدراسية. اذ جرت العادة لدى المسؤولين أو المدراء في المدارس والجامعات على حجب نتائج الامتحانات عن الذين لا يدفعون الاقساط الدراسية سواء قصرا ام عمدا، دون معرفة تفاصيل الحالة الاجتماعية التي يعانيها الطالب/ة. علماً أنّ بعض المدراء يحاولون حسم أجزاء كبيرة من الأقساط للأولاد لأسباب انسانية بحتة[29].

ه- **المعيل**

قام فريق العمل الميداني لـ"شيلد"، عبر الاستمارتين الثانية والثالثة على التوالي بالتواصل مع المعيل الاساسي للعائلة[30]، للوقوف على مدى القدرة العلمية والجسدية للمعيل. ويمكن تقسيم المعيل الى ثلاث فئات:

1- فئة عملت سابقا في مجال معين- هي فئة لم تشعر بأي تغيير

[28] ونقصد هنا بالطلبات الاقتصادية، التي تعنى بزيادة الدخل حصرا.
[29] لا يعلم معظم المدراء في المدارس عن الحالة الاجتماعية للعائلة.
[30] يعنى بالمعيل هنا، المسؤول المباشر عن انتاج الدخل بعد دخول أحد أفراد العائلة للسجن .

2- فئة لم تعمل في أي مجال
3- فئة اضطرت الى زيادة وقت العمل او البحث عن عمل آخر من أجل زيادة الانتاج.

كان من المتوقع أن تؤول الى الزوجة مسؤولية إعالة العائلة- طبعا العائلة المكونة من زوج وزوجة وأولاد- لكن وجود نسبة كبيرة من السجناء غير المتزوجين (39%) اضافة الى 8% من المطلقين و 1% أرامل، جعل من الزوجة كمعيل النسبة الأكبر 29% لكنها نسبيا متدنية مقارنة بالوالد 24% الذي يأتي في المرتبة الثانية فالوالدة 15 % ثم تتساوى النسبة بين السجين والأولاد 7%.

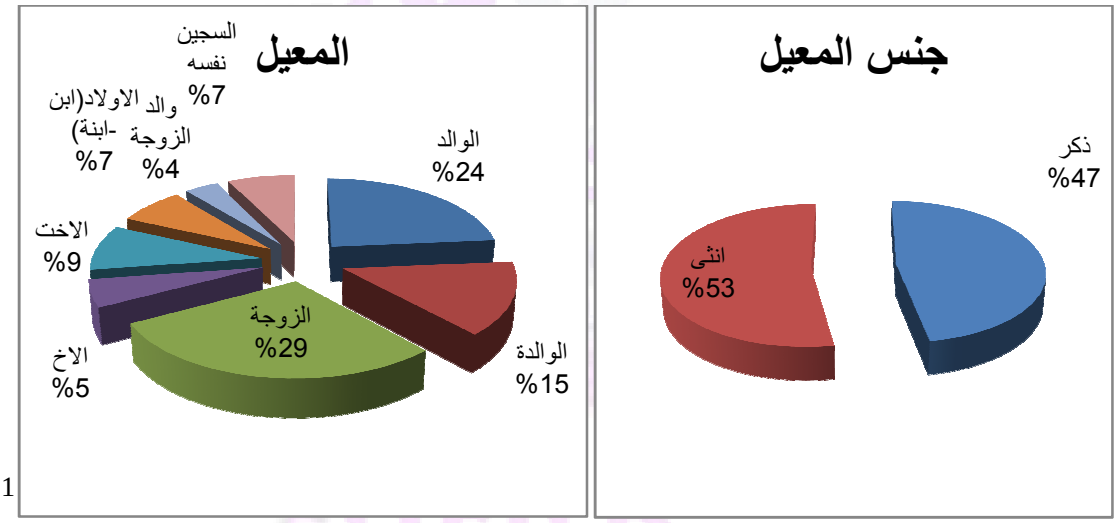

جدول رقم 25

جدول رقم 26

31

ان وجود فئة الوالدة كمعيلة والابنة اضافة للأخت جعلت نسبة الجندرة للاناث أكبر بنسبة 53% الى 47% للذكور.
هذا ويلاحظ عدم تخلي العائلة عن ابنتها في حال الطلاق فنجد الدعم العائلي في مثل هذه الحالات المتمثلة بنسبة 4%. وينطبق الحال على والد ووالدة السجين فنجد أنّ النسبة مرتفعة، والسبب حالة العزوبية المرتفعة كما سبق وأسلفنا.

[31] بالنسبة للعدد الاجمالي للعائلات

و- الحالة الصحية للمعيل

ان المشاكل الصحية التي يعاني منها النزلاء أمر أضحى مألوفا في معظم الدراسات. فالنزيل يعاني أمراضا تتفاقم مع ضيق المساحة وعدم توافر الظروف الدنيا الانسانية في السجن.

وقد أوضحت الاستمارة الخاصة بالعائلة وبالوضع الاقتصادي الاجتماعي الحالة الصحية التي يعاني منها أفراد العائلة بسبب عدم وجود الضمانات الاجتماعية والصحية التي يجب أن تتوافر للفئات المهمشة.

ويبقى العامل المادي هو العامل الأكثر تأثيرا من الناحية السلبية على الوضع الصحي للعائلات. اذ منع الدخل المتدني العائلات من الحصول على الدواء الأساسي في أحلك الظروف.

وقد كان من النتائج غير المتوقعة حالة المعيل الذي يعاني المرض[32]. فتبين وفق الاحصاء أن الزوجة المعيلة ونسبتها 29% تعاني من أمراض تتراوح بين الديسك، ومشاكل المسالك البولية، وأمراض العيون، وأمراض الكلى، ونقص الكالسيوم، والضغط، والغدد بنسبة 21%. وهذا الامر ينطبق على الوالدة المعيلة والتي يعاني 37% منهن من أمراض تبدأ بالسكري وتنتهي بالأورام.

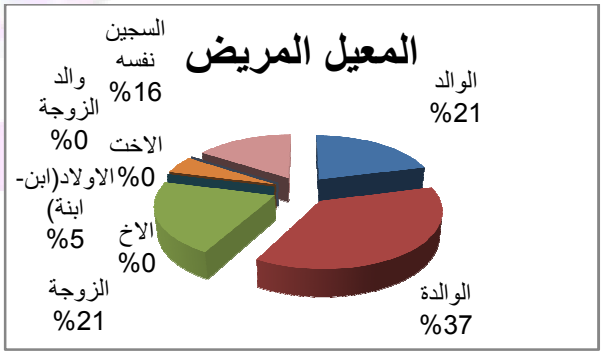

جدول رقم 27

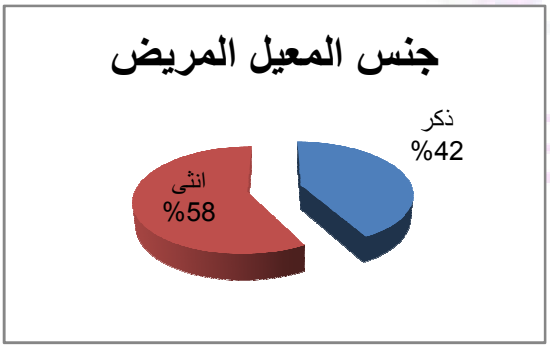

جدول رقم 28

ويأتي في المرتبة الثالثة الوالد بنسبة 21% أي أن غالبية الآباء يعانون من أمراض[33]، لا سيما ان معدل اعمارهم مرتفعة، وهذا الأمر ينطبق أيضا على الوالدات. ويأتي في المرتبة الرابعة السجين نفسه بنسبة 16%، اذ ان السجين المعيل هو ذاك السجين الذي يعاني المرض سواء قبل دخوله السجن أو بعد خروجه منه. ويعاني السجين عند خروجه

[32] نعني بالمعيل المريض، المعيل الذي يعاني مرضا يؤثر على حياته اليومية وقدرته الانتاجية.
[33] تراوحت امراض الوالد المعيل بين الديسك، والضغط، وأمراض القلب، والمسالك البولية.

مشاكل كبيرة صحية تضاف الى صعوبة ايجاده العمل، اذ ان سجله العدلي غير النظيف يجعله منبوذا من المجتمع ومن امكانية التوظيف في المجال العام والخاص على السواء.
ويأتي الأولاد المعيلون في المرتبة الأخيرة من حيث الحالة المرضية بنسبة 7%، وهي نسبة مقبولة ومنطقية اذ أن معدل الاعمار المتدني للأولاد يجعلهم أقل عرضة للأمراض.

III- المشاريع والتدريب

ان الهدف من الدراسة التحليلية استناداً إلى الاستمارات هو التعرف إلى القدرة الاقتصادية للمعيل أو لمن له القدرة على الاعالة وتطويرها. لم تستطع الفرق الميدانية لـ"شيلد" أن تتوقّع مسبقاً طبيعة المشاريع التي ستقترح قياسا على مشاريع سابقة كانت قد قامت بإنجازها، كمشاريع مكافحة الفقر للفئات الأكثر هشاشة، أو مشاريع دعم مصابي القنابل العنقودية، الخ...
لقد كان الاهتمام منذ البداية بربة المنزل أو الزوجة، سواء كانت على ذمة زوجها السجين أم مطلقة أم في طور الإعداد للطلاق.
اعتبارات عديدة أوضحتها الدراسة وبينتها جعلت الزوجة جزءا من الفئة المستهدفة وليست الفئة الوحيدة وان كانت الفئة الاولى من ناحية الترتيب كمعيلة و مسؤولة عن العائلة، مع الاشارة الى أن تدني المستوى العلمي للزوجة حد من امكانية اندماجها في سوق العمل.

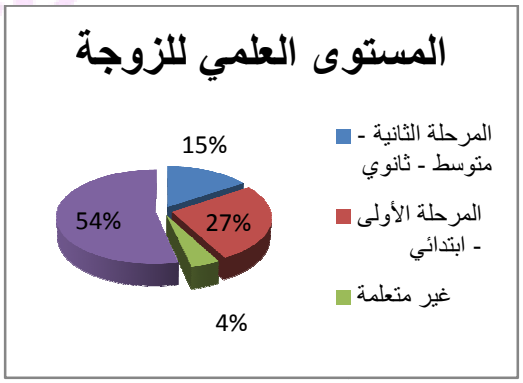

جدول رقم 29

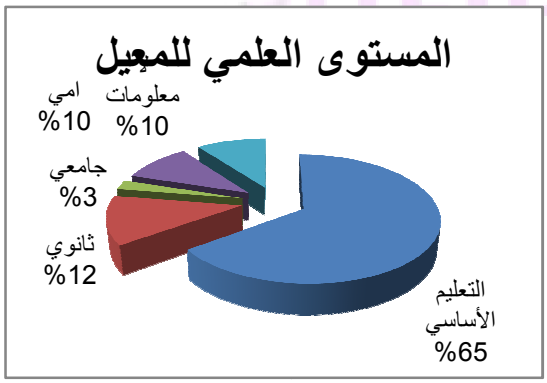

جدول رقم 30

وقد بين الجدول في الأعلى رقم 29[34] المستوى العلمي المحدود للزوجة، اذ أن 15% منهن قد وصلن للمرحلة المتوسطة فقط- دون ان يعني ذلك تخطي تلك المرحلة- فيما 27% وصلن إلى المرحلة الابتدائية، و 4% هنّ غير متعلمات[35]. وتبقى النسبة الأكبر أي الـ54% هي نسبة "اللا جواب". وقد لاحظت فرق العمل الميدانية أن تلك الفئة يمكن اضافتها الى الـ4% (فئة غير المتعلمة)، ذلك أن الخجل من البوح بالأمية أثر بشكل واضح على إجابة الزوجات. وقد أثرت تلك النسبة المرتفعة على المعدل العام للمستوى العلمي للمعيل فأضحت نسبة الأمية 10%، وهو رقم مرتفع. وبلغت نسبة التعليم الثانوي والجامعي 12% و 3% على التوالي[36]، فيما كانت النسبة الأكبر هي التعليم الأساسي بنسبة 65%، وهذا ما يؤكد المستوى العلمي المتدني للمعيل سواء كان ذكراً أم انثى، والداً أو زوجة، ابناً او ابنة، الخ...

أثر التعاون الكامل للنزلاء في سجن صور في رفع نسبة المهتمين بالمشاريع الاقتصادية. بل ويمكن القول بشكل آخر، ان نسبة التعاون وفق الاستمارة الأولى تجلى بشكل مباشر وانعكس اهتماماً في المشاريع، وهذا يعني أن الآلية التي أعتمدت قد ساعدت في ربط المسائل والتنسيق بين السجين والعائلة. كما أنه بات واضحا أن للسجين تأثير مباشر على من آلت اليه مسؤولية الاعالة.

45% من سجناء صور وعائلاتهم أبدوا الرغبة في المشاريع الاقتصادية، يليها 30% في سجن النبطية، و 22% في سجن تبنين اضافة لـ 3% في سجن رومية[37].

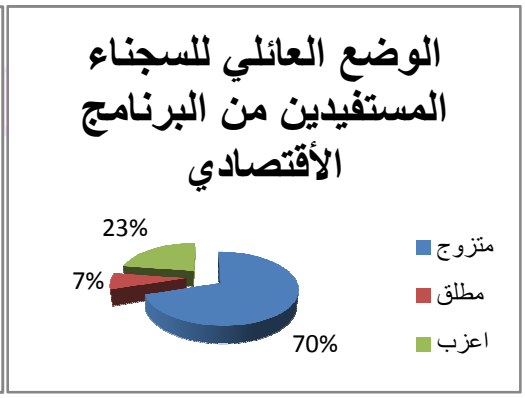

جدول رقم 31

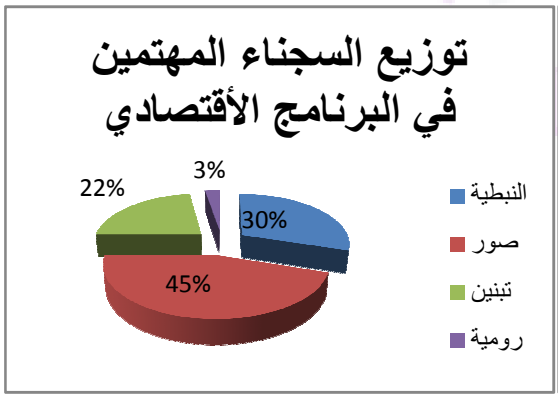

جدول رقم 32

[34] جدول المستوى العلمي للزوجة المعيلة والمسؤولة.
[35] يقصد بغير المتعلمات وفق الدراسة الأميات.
[36] يستثنى من فئة الثانوي والجامعي الزوجة والوالد والوالدة.
[37] ينقل بعض السجناء من الجنوب وذلك للتأديب، وهذا الامر قائم منذ بداية المشروع.

تطابقت النسب من حيث الترتيب فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للسجين وعائلته الراغبة بالاستفادة من المشاريع الاقتصادية. واذا ما قارناها مع جدول التعاون نجدها كالتالي:

الوضع الاجتماعي	المتعاونين	الراغبين بالاستفادة من المشاريع الاقتصادية
متزوج	%52	%70
أعزب	%39	%23
مطلق	%8	%7
أرمل	%1	----------

جدول رقم 33

زاد اهتمام المتزوجين بالمشاريع، فارتفعت النسبة من 52% إلى 70%، وهذا أمر طبيعي نظرا للمسؤولية الملقاة على عاتق النزيل كمعيل، كذا الحال بالنسبة للمعيل خارج السجن أيضا.

أما بالنسبة للأعزب فقد انخفضت نسبة الاهتمام من 39% الى 23%، وهو يعكس الواقع حيث أن اهتمام العائلة والنزيل ينخفض في هذا النوع من المشاريع، لعدم اهتمام السجين الأعزب في هذا النوع من المساعدات لانتفاء السبب المباشر وهو مسؤوليته عن العائلة. وبقيت نسبة اهتمام المطلق نفسها تقريبا حوالي 8%.

وفيما يتعلق بالجندرة، فقد أضحى الفرق شاسعاً بين جنس المعيل حيث كانت الاناث متقدمة على الذكور بنسبة 53 الى 47%. الا ان أصحاب المشاريع المقدمة من الذكور قد تجاوزوا الاناث بنسبة 72 الى 25%.

إنّ الأمراض التي تلاحق الإناث لها اليد الطولى في تقدّم الذكور على الاناث. كما ان انغماس الأولاد الذكور في العمل المبكر جعل النسبة ترتفع أكثر من 20%، مع العلم أن المهتم/ة بالمشاريع لم يكن بالضرورة نفسه المعيل أو المسؤول، اذ أخذت المبادرات من اشخاص أخر في العائلة نفسها او أقارب.

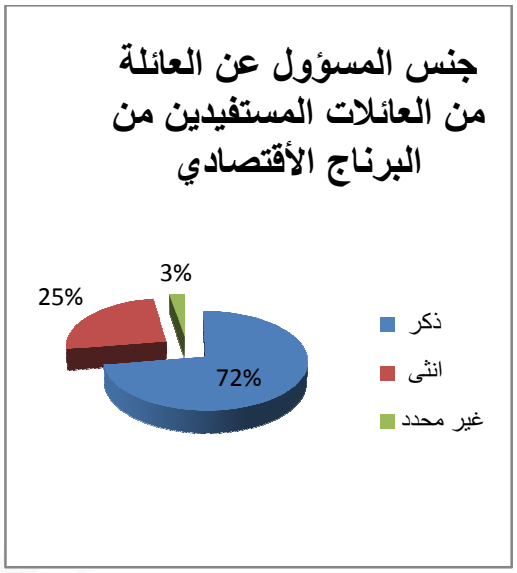

جدول رقم 34

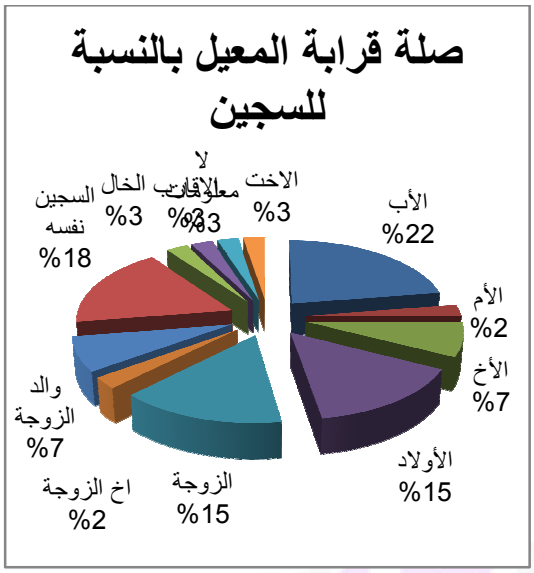

جدول رقم 35

وقد كانت صلة القرابة بالنسبة للسجين وفق الرسم البياني في الجدول رقم 35[38] لتؤكد نسبة الجندرة من تفوق الذكور على الاناث، فإضافة إلى العامل الصحي، الذي أثر على الاناث، يطمح 18% من السجناء الذين أمضوا فترة محكوميتهم وأنهوها للعودة الى سوق العمل. وهو ما يفسر حضور السجين في الرسم البياني، يليه والد السجين بنسبة 22%، فالأولاد بنسبة 15%، فوالد الزوجة والأخ بالنسبة نفسها أي 7%.

أ- المشاريع

حملت استمارة التقييم الاقتصادي أسئلة متنوعة من شأنها الوقوف على حالة المعيل الاقتصادية. وتبين أن المعدل الشهري لمصروف العائلة هو 300 $ بغض النظر عن عدد أفرادها. كما تضمنت أسئلة تطال صاحب المشروع الذي قد يحتاج/تحتاج الى تدريب مهني. وقد قلنا تحتاج أو يحتاج، وذلك للأسباب التالية:

- لقد تبين أن المعيل المباشر ليس هو من تقدم بالمشروع، أو بعبارة اخرى ليس كل من تقدم بالمشاريع هو نفسه المعيل الحالي.
- لقد تبين للعائلة أن امكانية زيادة الدخل قد تتم عبر شخص آخر، أو فرد آخر يكون من شأنه المشاركة في زيادة دخل العائلة.

[38] بالنسبة للعائلات اللتي تقدمت بافكار مشاريع او تدريبات مهنية

- ان معظم أفكار المشاريع هي أفكار تجارية مباشرة، والسبب في ذلك أن مقترح المشروع سواء أكان معيل جديد أم معيل قديم، هو معيل يعمل بأعمال أو وظائف طابعها تجاري مباشر ولا يحتاج الى تدريب مهني كما هو واضح من الرسم البياني التالي في الجدول رقم 36.
- تجدر الاشارة الى أن المعيل وبحسب الاستمارتين الثانية والثالثة يحمل عبئا بنسبة 68% يتجاوز عائلة السجين، فيما نسبة 27% من المعيلين هم عكس ذلك .
- تنوع عناوين المهن وتعدّدها أدى إلى صعوبة في تشكيل مجموعات مناسبة لتلقي دورات تدريب مهني.

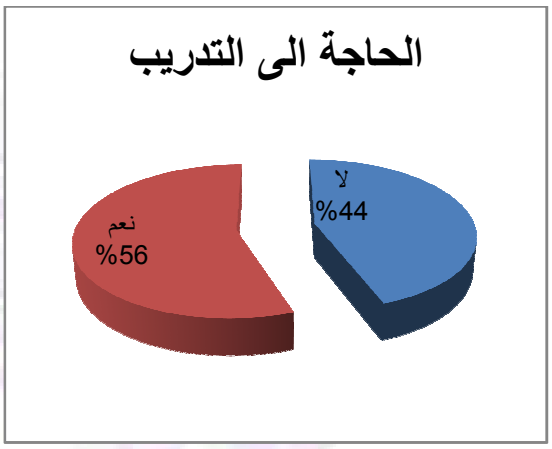

جدول رقم 36: الحاجة الى التدريب المهني[39]

تبين بحسب استمارة التقييم الاقتصادي أن نسبة 56% تحتاج الى تدريب مهني بسبب نوع المهن التي يقترحها المعيل، فيما أن نسبة 44% لا يحتاجون بسبب الخبرة السابقة، ونوع المهنة المطلوبة، اذ ان من عمل بحاراً، او من امتلك فرنا للعمل، لا يحتاج للتدريب المهني. هذا ويجب التشديد أن نسبة الـ56% التي تحتاج إلى تدريب ترتفع لتصل الى 90% فيما يتعلق بالتدريب المالي والاداري، اذ تبين أن من لديه مهن حرة من النساء و الرجال يعاني من مشاكل ادارية مالية، كادارة الصندوق مثلا، والحسابات الدائنة والمدينة، إلخ...

[39] حاجة التدريب تنطبق على المعيل سواء أكن معيلاً مستحدثا أم معيل قديم.

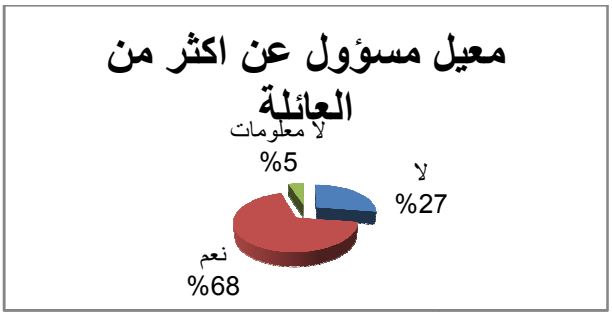

سبب الاعالة لأكثر من عائلة أن ألأصول والفروع لعائلة السجين يملكون مسؤوليات في عائلات أخرى، أو مصاريف تشكل عوائق مادية.

جدول رقم 37

لقد جاءت المشاريع المقترحة متنوعة، الا أن القطاعات التي طلبتها الفئة المباشرة لديها طابع خدماتي وتجاري بنسبة متساوية 47%، وهو أمر طبيعي، فالقطاعان يمثلان الحالة الأسرع للانتاج، فيما جاءت القطاعات الزراعية في المرتبة الثالثة، والصناعية في المرتبة الرابعة والأخيرة[40].

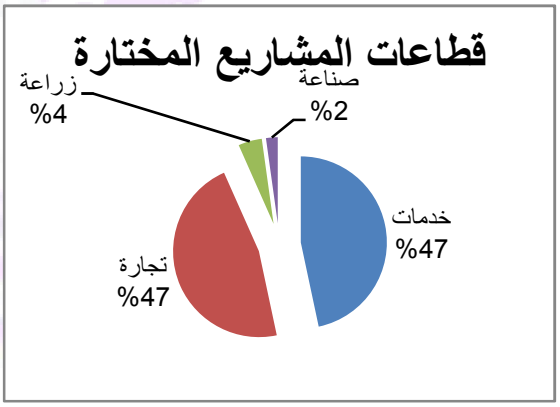

جدول رقم 38

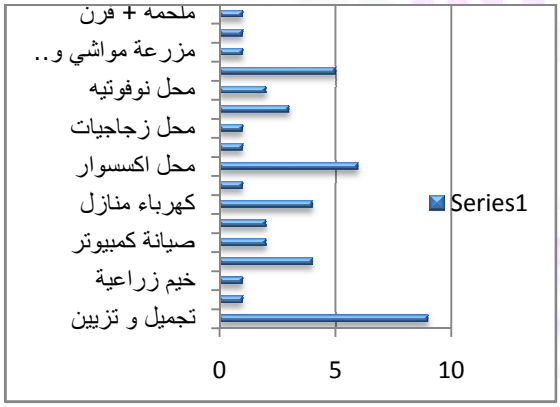

جدول رقم 39

طرح المعيلون 17 مهنة مختلفة تنوّعت بين عناوين تناسب السيدات والاناث بشكل عام، الى عناوين ذكورية بامتياز[41]. وقد تقدم 25% من الزوجات بمشاريع اقتصادية لزيادة الدخل. هذه هي النسبة الطبيعية بحسب الرقم الاجمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة الصحية التي ذكرناها سابقا، والأسباب الموجبة التي استوقفتنا في بداية هذه الفقرة. طالبت السيدات بداية بالتجميل والتزيين التي يحتاجها المجتمع القروي، ذلك لبعد مسافة بعض القرى عن المدن الأساسية للقضاء، كما ان ارتفاع الكلفة التي تتكبدها السيدة أو الآنسة للوصول الى مختصة تجميل لا يمكن تحملها من قبل ذوي الدخل المحدود[42]. و يأتي السجين بعد خروجه في المرتبة التالية بنسبة 21%، هو أمر يدل

[40] ان الترتيب المعتمد هو الترتيب الطبيعي للحالة الاقتصادية في لبنان بحسب القطاعات وتصنيف وزارة الاقتصاد لعام 2010.
[41] تصنيف العناوين بين ذكوري وأنثوي هو بحسب النظام العام للمجتمع والبيئة اللبنانية العامة و الجنوبية الخاصة.
[42] أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية في اجتماع مشترك مع "شيلد" على أن هذه العناوين هي العناوين الأكثر رواجاً لديها.

على أن السجين صاحب مبادرة، وقد كان لمصداقية المشروع الأثر الباشر على نفسية السجناء، الذين تقدموا بأفكار بناءً على خلفيتهم المهنية قبل دخولهم السجن، ومن المشاريع التي تقدموا بها أكواخ سمانة، ومحلات لبيع الاكسسوار، اضافة الى محلات الكومبيوتر والانترنت.

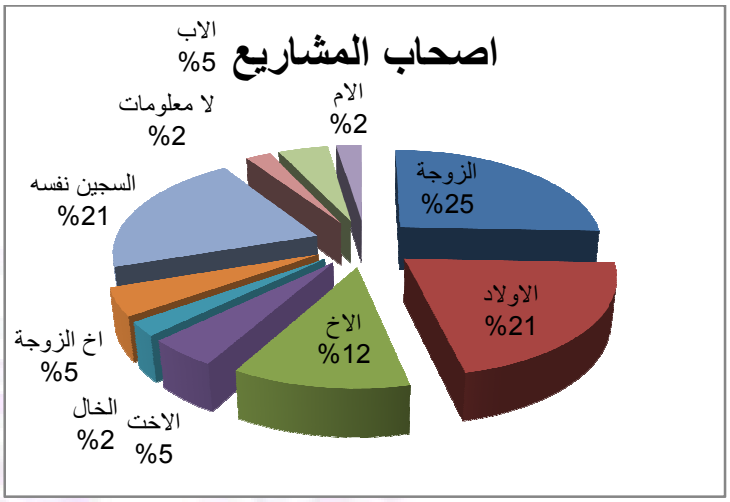

فرض السجين نفسه على اقتراحات المشاريع بنسبة 21% فتساوى بذلك مع الاولاد وجاء مباشرة الزوجة بنسبة 25% وقبل الأخ بنسبة 12%.
أما فيما يتعلق بأعمار السجناء المتقدمين للمشاريع فقد كانت النسبة الأعلى من فئة العشرينات، يليها الثلاثينات والأربعينات. بنسب 30%، 22%. 20%.

جدول رقم 40

ان الأفكار التي تقدم بها أصحاب/صاحبات المشاريع كما كان متوقعاً بنيت على خبرة سابقة في العمل قد حصل عليها مقدم/ة المشروع من خلال التمرس بالأعمال. الا أن النسبة لم تكن مرتفعة كما توقع فريق العمل في "شيلد". فجاءت نسبة من لديهم خبرة سابقة 36% فقط ممن تقدموا بالمشاريع، و64% لمن ليس لديهم خبرة سابقة.
التحليل المنطقي للنسبة المتدنية هو أن عناوين دورات التدريب طالت شريحة جديدة كما شرحنا سابقا غير تلك المسؤولة ماليا عن العائلة. ويؤكد هذا التحليل معدل الأعمار المتدني لمقدمي المشاريع والذي لا يتجاوز الـ 30 سنة[43]. ويتجلى التصور أكثر فأكثر عند القاء نظرة على باقي الاجابات التي جاءت كنتيجة للسؤال حول "سبب اختيار المشروع".
فنجد نسبة الارتباط بالخبرة السابقة هي الـ36% كما ذكرنا آنفا، وهي النسبة الأكبر فيما تتوزع نسبة الـ64% على خمس اجابات:

- 16% أبدوا حبهم لهذا العمل
- 15% بتحقيق رغبة قديمة

[43] يستثنى من معدل الأعمار المذكور معدل أعمار السجناء الذين تقدموا بمشاريع في حال خروجهم من السجن.

- 13% تصوروا أنه لا يحتاج الى جهد كبير
- 11% لم يعطوا جوابا

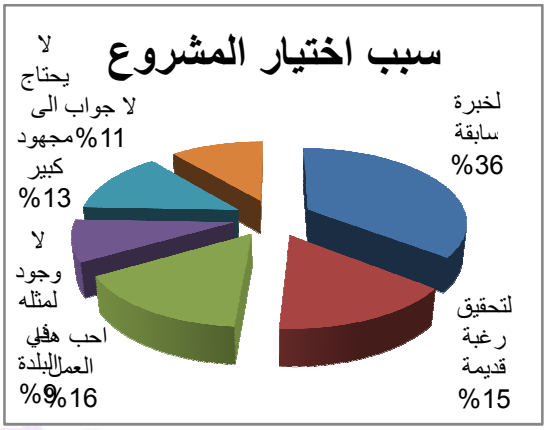

جدول رقم 41

معدل أعمار من تقدموا بالمشاريع من العائلات هو 30 سنة.

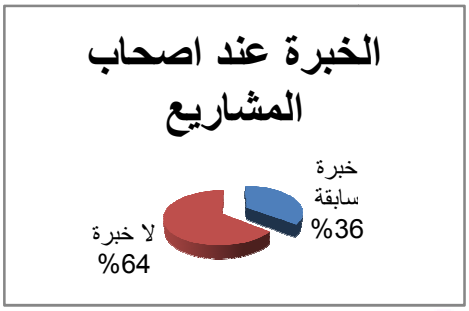

جدول رقم 42

تجدر الاشارة الى أن نسبة كبيرة من الفئة المستهدفة كانت مرتبكة عند مناقشتها لموضوع المهن أو عند الطلب منها اختيار مهنة معينة. والسبب أن البعض لم يكن مرتاحا لنتائج بعض الاعمال التي يقوم بها، وأن البعض الآخر بدأ البحث عن وظيفة ثابتة يكون المبلغ الشهري فيها مضمون دون أي قلق حول أكلاف العمل والمخاطر التي تتعلق بالمهن الحرة في البلد بشكل عام. هذا بالنسبة للمعيل الذي عمل سابقا ببعض الأعمال أو من كان لديه مهنة حرة. أما بما يتعلق بالمعيل الحديث، فقد كانت الأمور معقدة والسبب أنه لم يكن يمتلك الخبرة في هذا النوع من الأعمال.

ب- مقترحات التدريب

نساء	رجال
دورات التزيين النسائي (فئة الشابات)	صيانة أجهزة خلوي (فئة الشباب)
المونة البيتية و الحلويات العربية	صيانة كومبيوتر (فئة الشباب)
خياطة و حياكة	شغل خيزران و نحت على الخشب
رسم على الزجاج و المرايا (فئة الشابات)	نحت صخري
تزيين شوكولا و صناعة	تربية نحل
فن الطبخ	صناعة أجبان و ألبان (مربي المواشي)

جدول رقم 43: عناوين الدورات المعمول بها مؤخراً في الجنوب[44]

[44] تم تجميع عناوين الدورات من خلال بعض الجمعيات الفاعلة المختصة بهذا النوع من الدورات.

من خلال ملاحظتنا لطبيعة الدورات التدريبية التي تجري حاليا في معظم القرى و البلدات و التي طبقت في مراحل سابقة. لوحظ قلة دورات التدريب على الحرف اليدوية كتبييض النحاس و النحت على الصخر و الخشب[45]. وقد باتت الدورات موجهة نحو الأجهزة المتطورة كالكومبيوتر و التلفون و غيرها من الالكترونيات الحديثة، وهذا ما سعت اليه نسبة كبيرة من الذكور من خلال الدراسة.

IV- التوصيات

يمكن، من خلال ما تقدّم من جداول، ومن مشاريع تقدّمت بها أسر السجناء أو ممن يتصدى للإعالة من أفراد العائلة، إلى التفاوت في تحمّل مسؤولية العائلة بين الزوجة والآخرين، إلى مشاكل الأولاد الدراسية والنفسية ومشاكل الأمهات أو الزوجات الصحية بالإضافة إلى الصعوبات الإقتصادية لأسر السجناء، أن نقترح التوصيات على المستويات التالية:

أ. مستوى الجمعيات:

1. الاستفادة من كافة المصادر الممكنة في المجتمع لمساعدة أسرة السجين خلال سجنه وبعد الإفراج عنه لأن العديد من المؤسسات تفتقد إلى الأرقام والوقائع علماً أنها تملك القدرات لتقديم يد العون.
2. توسيع نطاق الجهود التطوعية المختلفة لمساعدة أسر السجناء بعد إضفاء الطابع المؤسساتي المنظم عليها لأن تركها للاجتهادات الفردية أو الحماس التطوعي لا يضمن لها الإستمرار.
3. وضع تصورات واضحة حول الجرائم المتعلقةبالمخدرات، وذلك لمعالجة الإدمان والتأهيل.
4. توطيد علاقة السجين بأسرته للمحافظة على الأواصر التي تربطه بها من خلال تسهيل الزيارات له وفي غرف انفرادية.

[45] كما و اقتصرت دورات الحرف اليدوية على بعض البلدات التي لا زالت تحتفظ ببعض العادات التراثية او الحرف المنقولة من ابائهم كنحت الصخر و الخشب و تربية الماشية و صناعة الاجبان و الالبان.

ب. المستوى الرسمي:

5. متابعة الملفات القانونية العالقة للسجناء.
6. زيادة مستوى التنسيق بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والداخلية.
7. العمل على ان تتوفر في جميع السجون ولعائلاتهم خارج السجن خدمات صحية وقائية وعلاجية طبية جسدية ونفسية مناسبة.
8. تطوير الأعمال والنشاطات التي تعود بالريع المالي على المساجين وعلى إدارة السجن، شرط توفير المشاغل والأمكنة والمنشآت المناسبة.
9. تطوير قدرات ومهارات وكفاءة الطاقم المسؤول عن ادارة السجون عبر دورات تدريبية منتظمة، خاصة بالنسبة للمهارات المتعلقة بادارة السجون والتعامل مع السجناء ومع ذويهم.
10. تمكين السجين من متابعة دراسته في مختلف مراحلها .

ج. مستوى السجين:

11. القيام بتطبيق نشاطات مختلفة داخل السجن من شأنها تنفيس الاحتقان لدى السجين.
12. تطوير مستوى المعلومات القانونية المتوفرة للموقوفين.
13. خضوع السجين لدورات تدريبية مهنية- في حال توافر المكان اللازم- او الخضوع للمعالجة الطبية او النفسانية او النصح بما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين.
14. تنظيم دورات تدريبية على مهارات مفيدة في سوق العمل، تساعد السجناء وعائلاتهم على حسن الإنخراط في المجتمع بعد تنفيذ العقوبة، والتعاون في هذا المجال مع الهيئات والمنظمات المهنية.

د. مستوى أسرة السجين

15. تبني مشروعات تربوية ووقائية لمتابعة ملفات المتسربين دراسياً من ابناء السجناء.
16. وضع برامج اجتماعية فاعلة لربات المنازل المسؤولات اجتماعياً عن العائلة وذلك لاعادة دمجهن في المجتمع.

17.تطوير برامج تربوية خاصة بمحو الأمية وبتأمين مستويات التعليم العامة للسجناء وزوجاتهم ممن لم تتوفر له امكانية التحصيل العلمي الإبتدائي أو التكميلي.

وتهدف هذه التوصيات التي جعلناها مستويات عدّة إلى المساهمة في حماية الأمن الإجتماعي من خلال النشاط الوقائي والعلاجي والتدريبي للحد قدر المستطاع من الأثر السلبي للسجن على السجين نفسه وعلى أسرته وعلى المجتمع...

SHEILD